



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

## واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة فى المملكة الأردنية الهاشمية

أ.د. بشير خليفة الزعبي

أستاذ الاقتصاد بجامعة الأردن

قامت المؤسسات والجهات الرسمية في الأردن منذ بداية السبعينات بعمل برامج ومشاريع ودراسات لتحسين النواحي الأساسية في المجتمع الأردني، وقد كانت من أهم هذه النواحي المجالات الاقتصادية، حيث بات الاقتصاد من أهم ركائز المجتمع، وحيث أن المجتمع يتكون من أسر فقد كان التوجه الصحيح هو دعم الأسر اقتصاديا من خلال دعم رب الأسرة نفسه سواء تقديم دعم أو منحه أو قرض أو تدريب وتأهيل وخلق فرص عمل لتوفير المعيشة الكريمة والمستدامة لكافة أفراد المجتمع.

حديثا أصبح من الأولويات توجيه كل أشكال الدعم والتدريب للنساء وتشغيلهن في مشاريع مولدة للدخل وذلك لتمكينهن اقتصاديا، وقد جاء هذا التوجه من خلال فكرة أصبحت من الأفكار الراسخة في المجتمعات بشكل عام وهي انه من خلال المرأة يمكن إحداث تغيير بالمجتمع، فهي أكثر قدرة والتزاما بالعمل الاجتماعي، كما أنها أكثر التزاما في استخدام عوائدها لعملها لصالح أسرته.

حيث تعتبر المرأة شريكا أساسيا للرجل في الأنشطة الاقتصادية وما يرتبط بها من مهن، فالأعمال التي تمارسها النساء لم تعد أعمالا هامشية بل هي أعمال لها أهمية اقتصادية تساوي في أغلب الأحيان ما يقوم به الرجل من أعمال لتوليد الدخل. ومما لاشك فيه أن تزايد المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل والتحول الجوهري في طبيعة الأعمال التي تمارسها المرأة وخاصة في الأونة الأخيرة كان له الأثر الإيجابي الكبير على جوانب عديدة كان أهمها تحسن المستوى المعيشي للمرأة نفسها ولأسرتها بشكل عام بالإضافة إلى آثار ايجابية أخرى اجتماعية وشخصية من خلال اكتساب المرأة العاملة المزيد من الثقة بالنفس والسعي نحو المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات.

ومن خلال تجارب المؤسسات وُجد أن النساء أكثر التزاما بسداد وتحمل مسؤولية القرض، فالمرأة في أغلب الأحيان كانت أقدر على إدارة المشاريع التنموية التي تدعمها بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم بعض المساعدات والقروض لتمكين المرأة من فتح وإدارة هذه المشاريع.

وقد أدت هذه المشاريع لإبراز دور المرأة وتمكينها اقتصاديا بشكل فعال حيث اكتسبت مهارات في قطاعات جديدة وجعلتها أكثر قدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بها وبأسرتها وحفز الريادة بداخلها. والمقصود بالتمكين هو استخدام الأموال استخداما امثل من خلال عملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار هذه الأموال واستغلال الفرص المتاحة حتى تتمكن من الحصول على أكبر عائد ممكن وهذا سوف ينعكس على زيادة ملحوظة في مستوى الاعتزاز بالذات والثقة بالنفس لدى النساء اللواتي يحققن نجاحا في أعمالهن.

إن التمكين ليس عملية مباشرة وتلقائية وإنما عملية ذات جوانب متعددة وهو عملية تغيير طويلة. ويكتنف قياس التمكين الاقتصادي صعوبات لأن هذه العملية لا تقف عند حدود الحصول على الدخل بل تتعدى ذلك إلى كيفية أو مدى التحكم بهذا الدخل. لذا فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية بالإضافة إلى الخدمات التنموية لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة وذلك بالرغم من الدور الاقتصادي الذي تقوم به صاحبات الأعمال وبالذات في مجال المشاريع الصغيرة.

أن الواقع يفرض علينا السعي قدما إلى تطوير وبناء قدرات المرأة الشريك الأساسي في أي مجتمع اقتصادي، فالسعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي في الدولة يعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في هذه الدولة والعنصر البشري هو من أهم الموارد الاقتصادية، والناظر إلى تركيبة المجتمعات يجد إن النساء يشكلن نسبة كبرى في العنصر البشري وبالتالي فإنهن يشكلن الحصة الكبرى من الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا جاء اهتمام العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والتي من أبرزها منظمة المرأة العربية بتنمية شؤون المرأة وكانت البداية في محاولة الكشف عن الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة في المجتمعات العربية من خلال سعيها إلى إجراء مسح شاملة للمشروعات والبرامج المنفذة في الدول العربية من أجل النهوض بالمرأة في العديد من المجالات والتي حددتها بأربعة مجالات هي: التعليم والصحة والإعلام والاقتصاد.

وقد سعت منظمة المرأة العربية جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية إلى رسم سياسات شاملة تهدف إلى رفع كفاءة البرامج والمشاريع المستقبلية والتي ترتقي بالمرأة بدءا من نتائج المسوح الشاملة التي تخطط المنظمة لإجرائها في المجالات المختلفة والتي تشكل نقطة البداية والانطلاق للمستقبل.

## **2. أهداف الدراسة وأهميتها:**

تهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في تحديد المجالات التي يمكن أن تتبناها منظمة المرأة العربية للنهوض بالمرأة وتمكينها، وذلك من خلال التعرف على طبيعة المشاريع التي تعنى بالمرأة وكذلك طبيعة الجهات المنفذة والممولة لهذه المشاريع بالإضافة إلى تحليل الفئات المستهدفة لهذه المشاريع والأهداف التي تسعى هذه المشاريع إلى تحقيقها وصولا إلى نقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهها لتتمكن هذه الدراسة في النهاية من الوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساهم في رفع سوية المشاريع التي تتعلق بالمرأة.

تهدف هذه الدراسة أيضا من خلال المسح الشامل لجميع المشاريع الموجهة لصالح المرأة لتمكينها اقتصاديا والتي بدأت من عام 1995 وحتى وقتنا الحالي إلى تحديد المؤسسات والمنظمات والجمعيات الممولة لهذه المشاريع والتي تقوم كذلك بتقديم دراسات وتوجيهات إدارية واستشارية للمرأة لزيادة قدرتها الريادية.

جاءت هذه الدراسة في وقت تحتاج المجتمعات فيه إلى إجراء العديد من الدراسات التي تفتقر إليها وخاصة الدراسات الاقتصادية المتعلقة بجانب المرأة على وجه الخصوص، فالمكتبة العربية تفتقر إلى مثل هذه الدراسات كونها تختص بدراسة مشاريع اقتصادية تستهدف فئة معينة في المجتمع، فأغلب الدراسات تأتي لدراسة المشاريع الاقتصادية في قطاع اقتصادي معين أو في منطقة جغرافية معينة ومن هنا جاءت أهمية الدراسة حيث تحاول تحليل المشاريع الاقتصادية للمرأة في مختلف المناطق الجغرافية للمملكة الأردنية الهاشمية.

كما وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا كونها تهدف إلى الوقوف على جميع المشاريع التي تخص المرأة محاولة تطوير الايجابيات لهذه المشاريع والتخفيف من السلبيات، بالإضافة إلى تركيز الاهتمام على المشاريع الصغيرة التي تلقى راجا بين النساء لتركيز الاهتمام المستقبلي على مثل هذه المشاريع والتوسع في برامجها.

### 3. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المسحية على أسلوب المقابلات الشخصية في أغلب الأحيان وكذلك من خلال الاتصال الهاتفي في حال بُعد الجهة المستهدفة عن المناطق الرئيسية في المملكة أو صعوبة الوصول إليه، وقد كانت الجهة المستهدفة في الغالب هي الجهة المنفذة للمشروع.

وقد تم من خلال هذه المقابلات تعبئة استمارات شاملة لمعلومات تفصيلية حول المشاريع التي تعنى بالمرأة من حيث أهدافها والفئات المستهدفة والإنجازات، بالإضافة إلى الصعوبات والتحديات التي واجهت المنفذين، ومن خلال استخدام البرمجيات المناسبة تم استخراج النتائج بالاعتماد على التحليل النوعي والوصفي للمشاريع المدروسة من خلال الاستبانات والتي بلغ عددها حوالي (265) استبانة غطت الجزء الأكبر من المشاريع في كافة محافظات المملكة والتي تحتاجها هذه الدراسة في تحليلها، وقد تم استبعاد استبانته واحدة وذلك لأنها تعد تكراراً لبعض المعلومات والبيانات حول المشروع وإدخالها يعطي نوعاً من الازدواجية في إدخال البيانات. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات في إحدى الاستبانات المتعلقة بمشروع تخفيف عمالة الأطفال من خلال تشغيل المرأة الأم (صندوق التنمية والتشغيل) غير مكتملة بسبب عدم البدء بتنفيذ المشروع حتى الآن نظراً لشح الموارد المالية، وقد تم استبعاد هذه الاستبانة أيضاً.

وكان من أبرز الجهات التي كانت مصدراً للبيانات والمعلومات حول المشاريع التي ترتبط بالمرأة هي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة التدريب المهني، الصندوق الأردني الهاشمي (مركز تنمية المشاريع الصغيرة)، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، مراكز إرادة في كافة مناطق المملكة، صندوق إقراض المرأة، جمعية الأسر التنموية، ملتقى سيدات الأعمال، ألتحاد النسائي، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، جمعية سيدات وادي الأردن، وكالة الإغاثة الإسلامية، بالإضافة إلى مؤسسات دولية كصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFM)، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، الصندوق الكندي للتنمية، برنامج أمير(واعداً) و مؤسسة كويست سكوب.

### 4. صعوبات الدراسة:

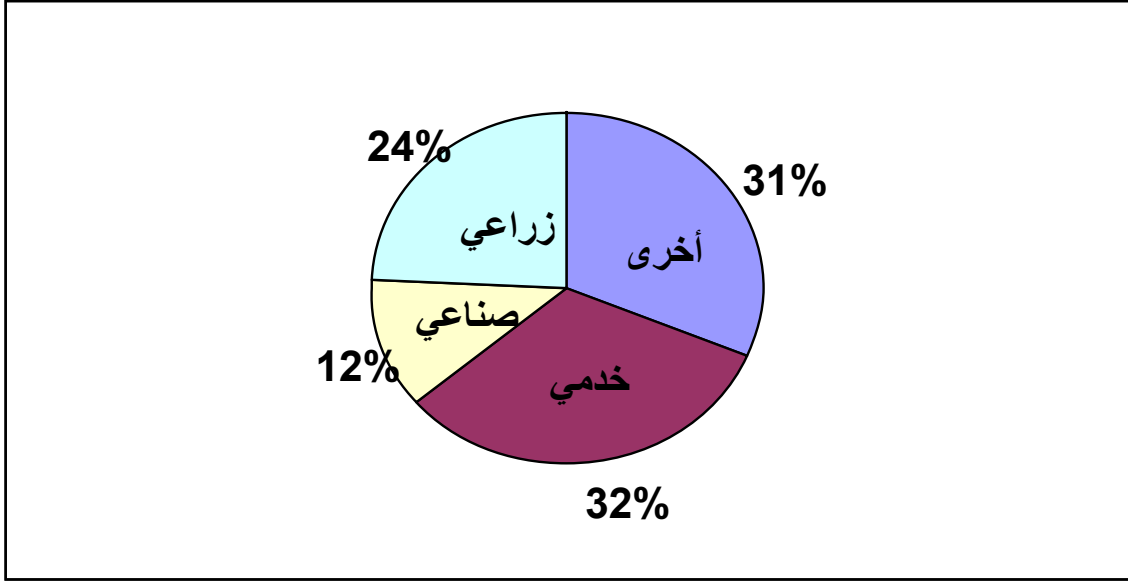
واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات والمعوقات التي شكّلت تحدياً أمام إنجاز هذه الدراسة في وقت محدد الأمر الذي أدى إلى استهلاك المزيد من الوقت لإخراج الدراسة، وقد كانت من أبرز هذه الصعوبات:

- الصعوبة في جمع المعلومات الكاملة حول المشاريع المعنية من قبل الجهات والمؤسسات المنفذة لعدم توفر هذه المعلومات بشكل منظم في بعض الحالات.
  - صعوبة الوصول للواقع السلبي ( السلبيات ) والمعوقات التي واجهتها بعض المشاريع المنفذة.
  - الصعوبة في التنسيق مع المؤسسات نفسها أو التنسيق لمقابلة المستفيدين مباشرة.
- إلا أننا كفرق بحث نشكر جميع الجهات والمؤسسات المتعاونة التي ساهمت في تسهيل مهمتنا وكانت مثالا للتعاون.

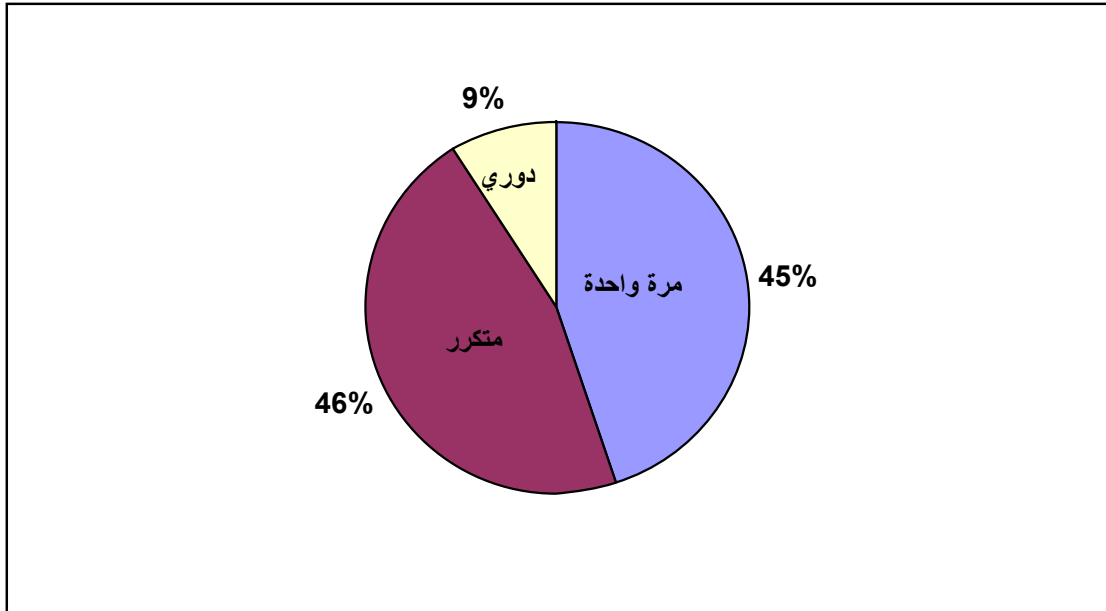
## 5.التحليل والنتائج:

اظهر المسح الشامل الذي اجري على حوالي 265 مشروع اقتصادي عنيت بالمرأة الأردنية أن حوالي ثلثي هذه المشاريع كانت في مجال الخدمات والمجالات الأخرى، فيما كانت حصة المشاريع الصناعية حوالي 12% معبرة عن قلة توجه المرأة إلى المشاريع الصناعية وهو الأمر الذي يعزى إلى طبيعة المرأة، فيما كان حوالي 46% من هذه المشاريع متكررا وحوالي 45% منها هي مشاريع لمرة واحدة و9% مشاريع دورية موسمية، والشكلين (5.1, 5.2) التاليين يظهران توزيع هذه المشاريع وطبيعتها على القطاعات المختلفة:

شكل (5.1): مجالات المشروع

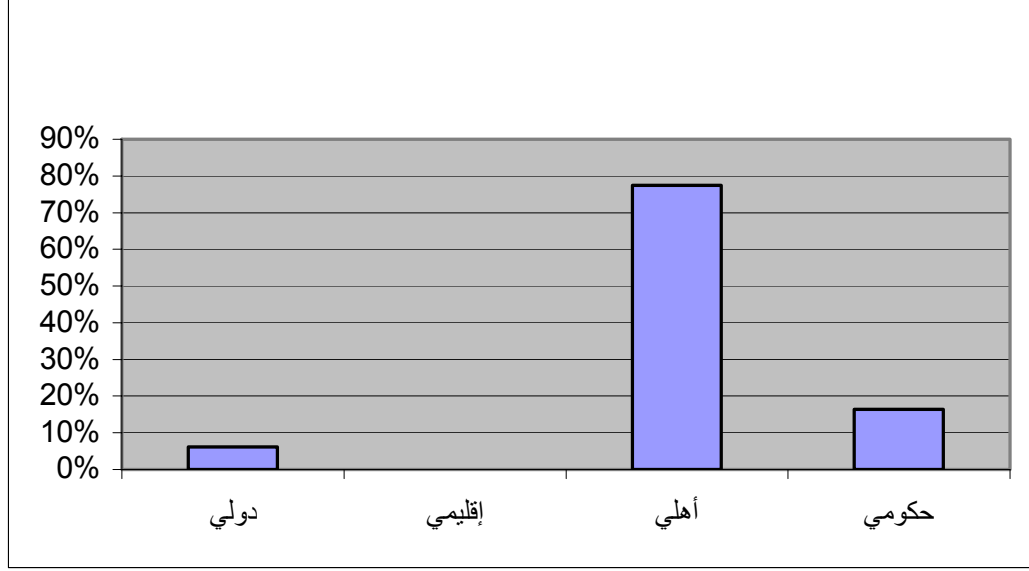


شكل (5.2): وصف طبيعة المشروع



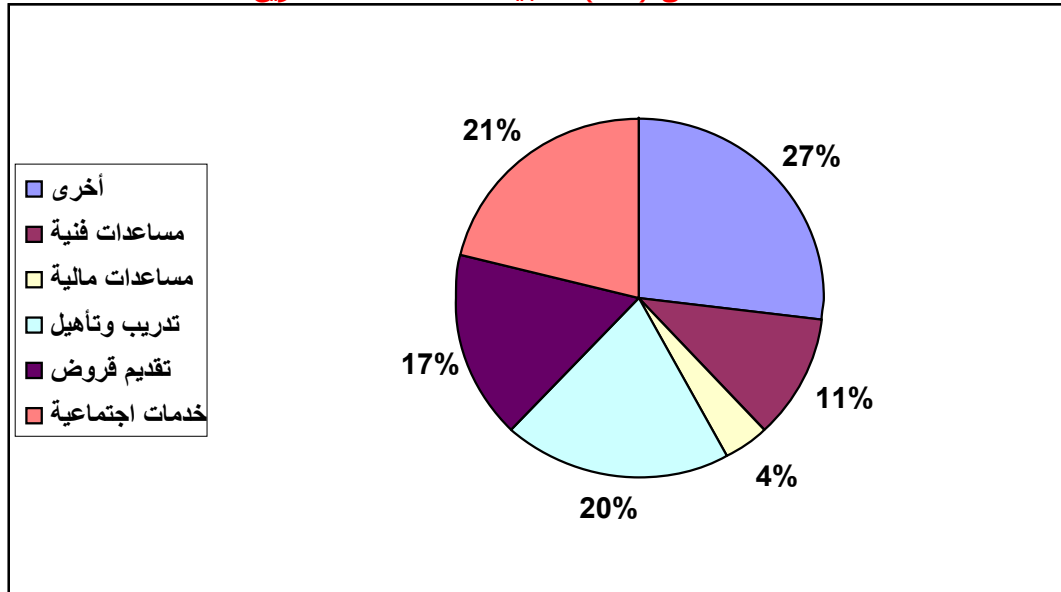
أما فيما يخص طبيعة الجهة المنفذة لهذه المشاريع فقد كان حوالي 77% هي ذات تنفيذ أهلي و 16% منها حكومي وحوالي 7% تنفيذ دولي خارجي، ولا شيء من هذه المشروعات هي على المستوى الإقليمي وهذا دليل واضح على نقص المشروعات المنفذة على المستوى الإقليمي.

شكل (5.3): طبيعة الجهة المنفذة للمشروع



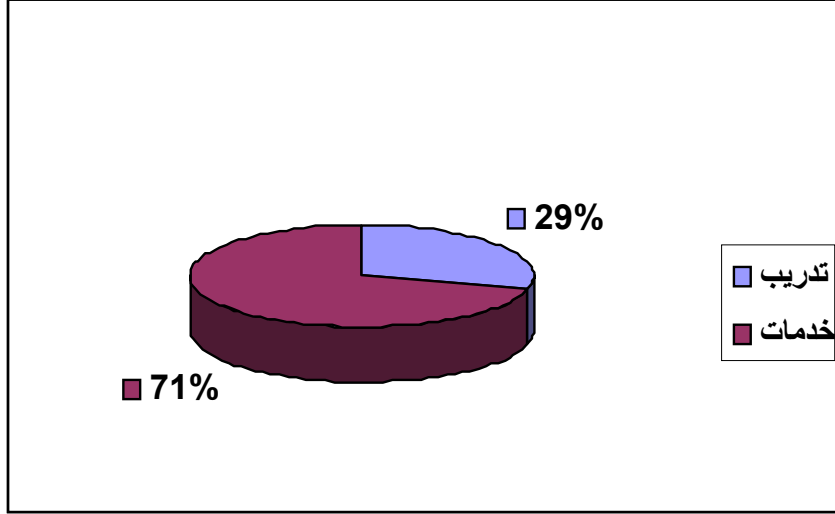
أما فيما يتعلّق بأنشطة المشاريع التي تم دراستها فقد كانت 27% من هذه المشاريع تقدّم خدمات أخرى غير التدريب والمساعدات المالية والفنية والخدمات الاجتماعية، فيما قدمت 21% من هذه المشاريع خدمات اجتماعية للمجتمع الأردني و 20% من هذه المشاريع كانت تقدم الدورات التدريبية، بينما عجزت هذه المشاريع عن تقديم المساعدات المالية كخدمات تقدمها للمجتمع حيث كانت نسبة المشاريع المقدمة للدعم المالي لا تتجاوز 4%، والرسم التالي يظهر الأنشطة التي كانت تقدمها هذه المشاريع:

شكل (5.4): طبيعة أنشطة المشاريع



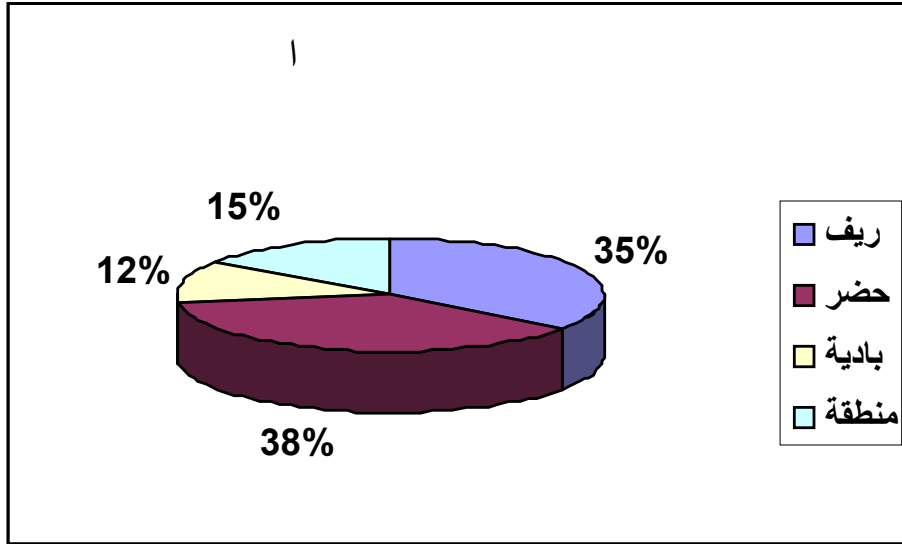
بينما أظهرت النتائج الفعلية للدراسة إن الإنجازات الفعلية لهذه المشاريع كانت حوالي 71% منها هي خدمات أخرى بينما لم تتجاوز 29% من أنشطتها التدريب والتأهيل.

شكل (5.5): طبيعة الانجاز



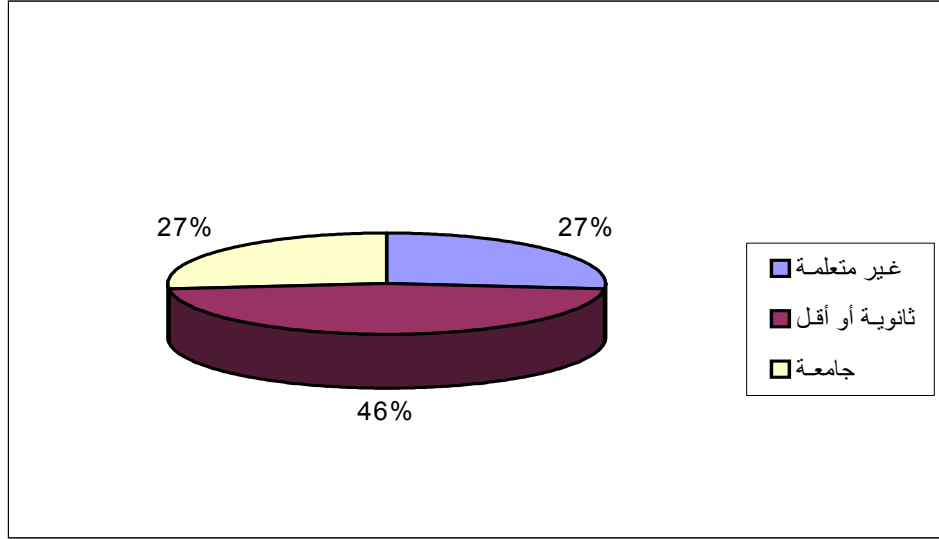
أما فيما يتعلق بتصنيف الفئة المستهدفة لهذه المشاريع فقد أظهرت النتائج إن حوالي 38% من هذه المشاريع كانت موجه للنساء اللواتي يعشن في الحضر بينما لم تتجاوز المشاريع الموجه للنساء في البادية الـ 12%، والشكل التالي يلخص تصنيف الفئة المستهدفة كما يلي:

شكل (5.6): الفئة المستهدفة جغرافيا



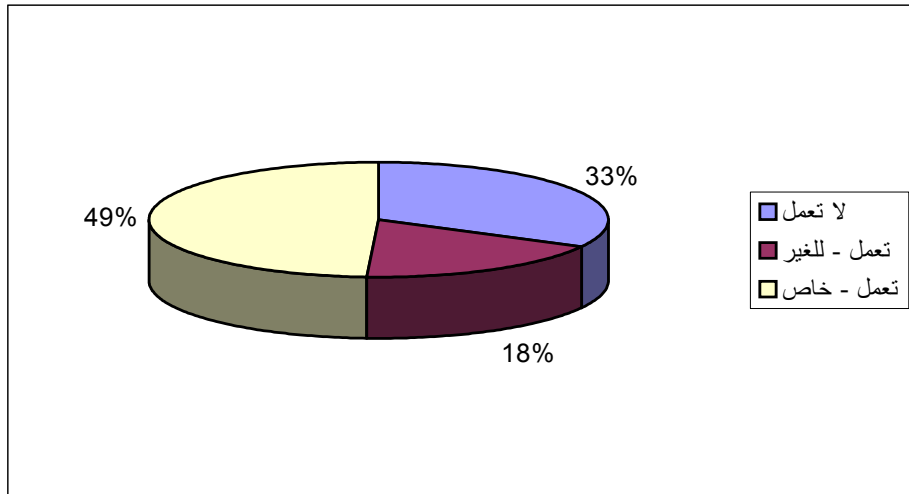
وبالنظر إلى تصنيف الفئة المستهدفة تعليميا فقد تبين أن حوالي نصف هذه المشاريع كانت الفئة المستهدفة لها هي النساء اللواتي من المستوى التعليم الثانوي أو أقل، وإن حوالي 27% منهن من النساء اللواتي يحملن الشهادة الجامعية، وكذلك 27% من النساء الأميات:

شكل (5.7) : تصنيف الفئة المستهدفة تعليميا



كما تبين نتائج الدراسة أن الحالة الوظيفية للفئة المستهدفة كانت على النحو التالي: 49% من النساء المستهدفات بهذه المشاريع يعملن لحسابهن الخاص، و33% من هؤلاء النساء لا تعمل أصلاً أي أنهن عاطلات عن العمل وجاءت هذه المشاريع لتخفف من نسبة البطالة بين هذه الفئة، والرسم التالي يلخص هذه النسب كما يلي:

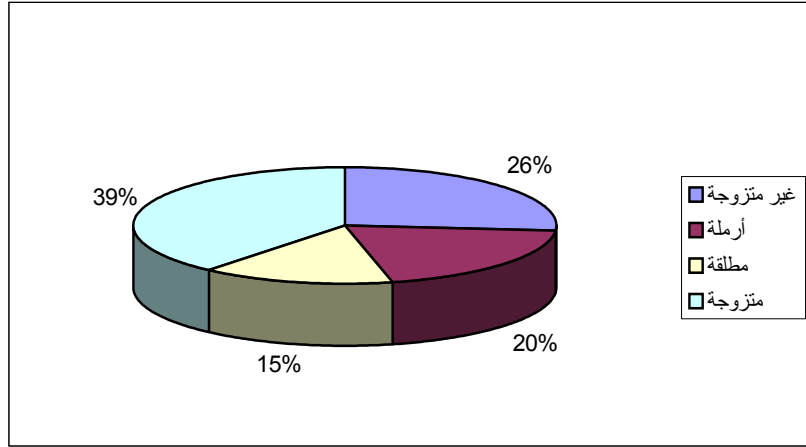
شكل (5.8) : تصنيف الفئة المستهدفة وظيفياً



أمّا الحالة الاجتماعية للفئة المستهدفة بهذه المشاريع فقد أظهرت النتائج إن حوالي 39% من هذه المشاريع كان المستفيد الأكبر هن النساء المتزوجات وهو الأمر الذي يعكس سعي نسبة كبيرة من النساء إلى توفير الدخل لأفراد أسرهم، بينما كانت حوالي 15% للنساء المطلقات، والرسم التوضيحي التالي يظهر توزيع المشروعات حسب الحالة الاجتماعية للمرأة وكما يلي:

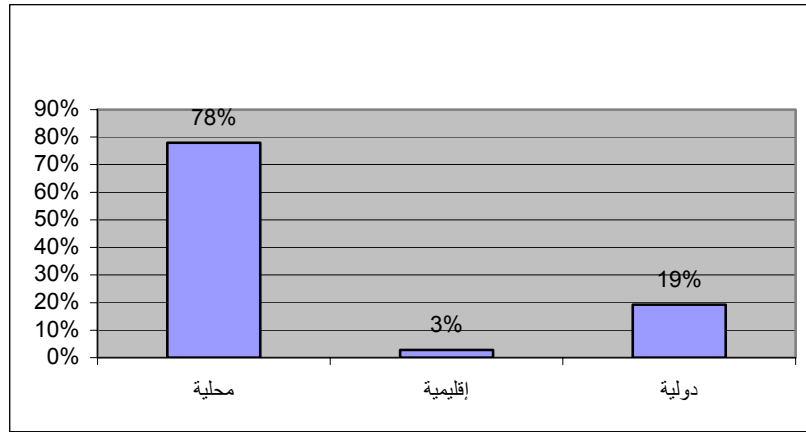


شكل (5.9): الفئة المستهدفة اجتماعيا



أما طبيعة الجهات الممولة للمشاريع فقد كانت الجهات المحلية هي الممول الأساسي لهذه المشاريع بنسبة 78% فيما كانت الجهات الدولية بنسبة 19% و3% من هذه المشاريع هي ذات تمويل إقليمي وكما يظهر من الرسم التالي:

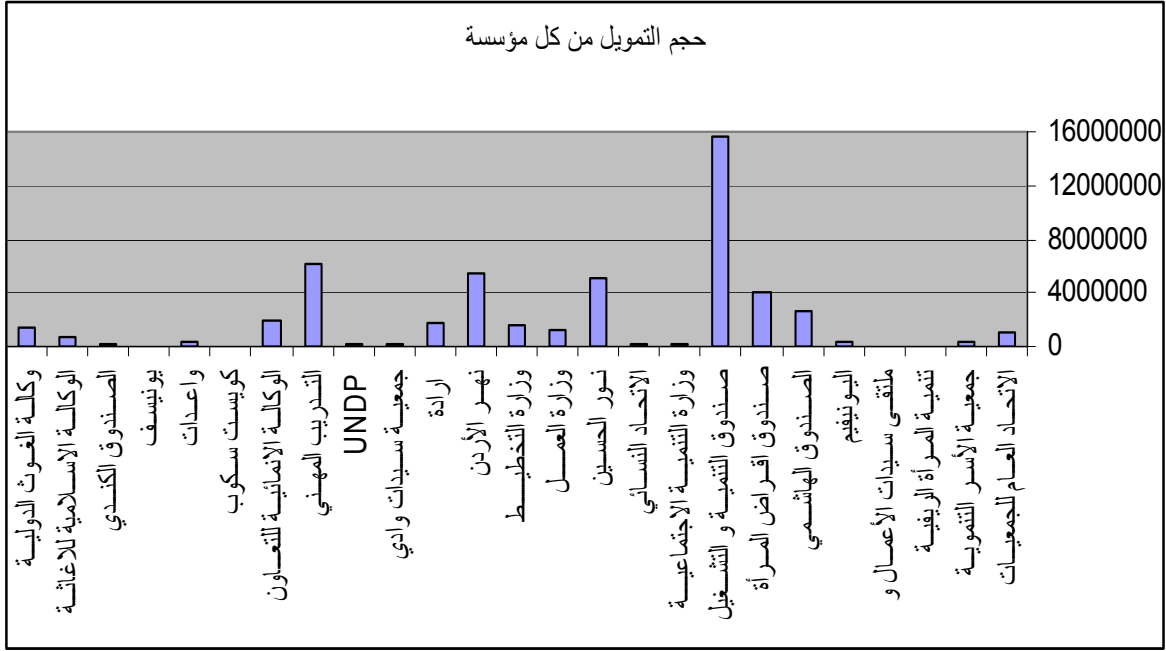
شكل (5.10): طبيعة الجهة الممولة



ويبين الجدول رقم (5.10.1) أن 55% من تمويل المشاريع بشكل قد جاء من مصادر محلية و16% من مصادر إقليمية و دولية و29% كان من مصادر ذاتية. أما بخصوص الأهمية النسبية لمصادر التمويل المحلية فتشير البيانات في جدول (5.10.2) إلى أن 53% من المشروعات كان تمويلها كاملاً و 32% كان تمويلها أكثر من 50% بينما 16% كان تمويلها محلياً بنسبة أقل من 50%. وتشير نتائج الدراسة في جدول (5.10.3) إلى أن نسبة مساهمة مصادر التمويل الإقليمية والدولية تجاوزت 50% لعدد كبير من المشروعات يشكل 80% من المشروعات التي مولت من مصادر إقليمية ودولية. كما تشير نتائج الدراسة في جدول (5.10.4) إلى أن نسبة مساهمة مصادر التمويل الذاتية تجاوزت 50% لعدد من المشروعات يشكل 48% من المشروعات التي مولت من مصادر ذاتية.

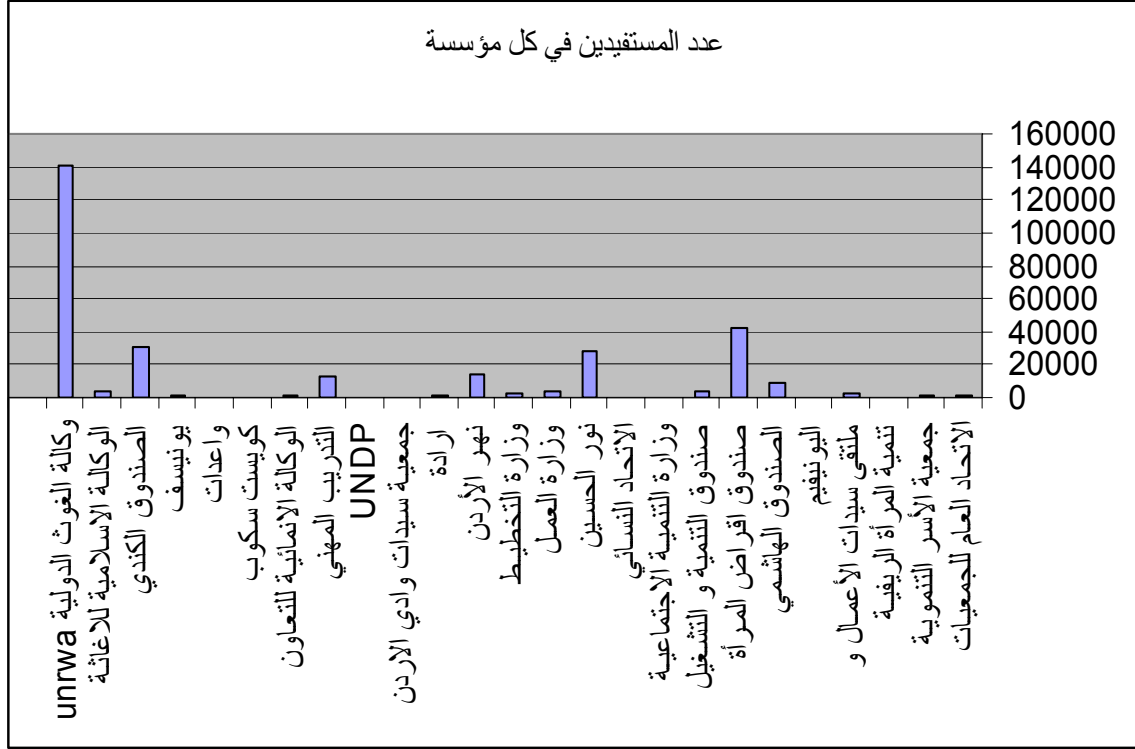
كما وأظهر المسح الذي اجري على المشاريع المعنية بهذه الدراسة أن حجم الاستثمار الكلي لهذه المشاريع بلغ 50672031 دينار أردني موزعة على المشاريع الخاصة بالمرأة، وكذلك فإن إجمالي عدد المستفيدين من هذه المشاريع بلغ 301730 امرأة، أي أن نصيب المرأة الواحدة من هذه المشاريع هو حوالي 168 دينار في المتوسط. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن فترة الدراسة هي من 1995-2004 إلا أن بعض المؤسسات كانت حديثة النشأة وبعضها لم يستجيب لتعليمات فريق البحث فاقتصرت المقابلة على الحديث عن المشروعات التي أنشئت حديثا بسبب ضيق الوقت لدى القائمين على تلك المشروعات، وبالرغم من التباين في فترات إنشاء المشاريع وتمويلها، يمكن استخلاص الأهمية النسبية لكل من مصادر التمويل ومواقع فرص العمل للمستفيدين. يتبين من الشكل رقم (5.10.6) أن صندوق التنمية والتشغيل احتل المرتبة الأولى في حجم التمويل الذي ساهم فيه، يليه كل من مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، صندوق إقراض المرأة، الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومشروع إرادة.

شكل (5.11) : حجم التمويل من كل مؤسسة



ويبين الشكل رقم(5.12) عدد المستفيدين من المشروعات الاقتصادية حيث احتلت وكالة الأمم المتحدة للإغاثة الدولية وتشغيل اللاجئين المرتبة الأولى في توفير فرص العمل يليها صندوق إقراض المرأة، الصندوق الكندي، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة التدريب المهني والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية.

## شكل (5.12): عدد المستفيدين من كل مؤسسة



## 6.الخلاصة:

- يلاحظ إن اغلب المشاريع الموجهة للمرأة هدفت بشكل رئيسي إلى خلق فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل لأفراد الأسرة ككل وذلك للمساعدة في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة، بالإضافة إلى محاولة بناء القدرات الإدارية والمالية للمرأة لتعزيز دورها في المجتمع.
- وعلى الرغم من التغييرات التي شهدتها المساهمة الاقتصادية للمرأة وخاصة في طبيعة الأعمال والمهن إلا أن هذه المساهمة لا تزال دون المستوى المطلوب حيث تتعدد الأسباب التي تعيق المرأة من المساهمة الاقتصادية ومن بين هذه الأسباب:
- تدني أجور النساء بشكل مقارنة بأجور الرجال حيث غالباً ما تجد النساء أنفسهن في وظائف متدنية الرتبة تتصف بمحدودية المزايا.
- الواجبات البيتية التقليدية للمرأة كقيامها بالأعمال المنزلية اليومية والعناية بالأطفال.
- بالإضافة إلى ذلك تشكل العادات والتقاليد ونقص التعليم والتدريب التحدي الأكبر أمام المرأة والذي يلعب دوراً بارزاً في تدني المساهمة الاقتصادية للمرأة في المجتمع.

- محدودية البنية التحتية الداعمة للمرأة في سوق العمل في مستوى تقديم الخدمات للآمهات العاملات أو الامتيازات الإضافية (غير الراتب) المتوفرة للعاملات تعمل على عدم تشجيع النساء من الدخول في سوق العمل بشكل فعال.
- من خلال المسح الشامل الذي تضمنته هذه الدراسة تبين أن العدد الأكبر من المشاريع الموجه لصالح المرأة كانت بالرغم من صغر حجمها تتجه نحو قطاع الزراعة وبالتحديد في الإنتاج الحيواني بالإضافة إلى الأعمال اليدوية والحرفية البسيطة ( الفردية).
- الافتقار إلى المهارات الإدارية للدخول وبشكل تنافسي في الأسواق واستغلال الفرص.
- شح الموارد المالية وبخاصة في بداية إنشاء المشروع بالرغم من تزايد البرامج الإقراضية. وتلعب الموارد المالية دوراً هاماً في نجاح أو فشل المشاريع حيث أن أحد مشاريع صندوق التنمية والتشغيل (مشروع التخفيف من عمالة الأطفال) لم ينفذ بسبب عدم توفر الموارد المالية.

## 7. التوصيات:

### 7.1 المستوى الوطني:

- توجيه قدر أكبر من الموارد والجهود نحو دعم إي مشاريع وأعمال تنمية جديدة ورائدة، فقد أظهرت الاستبانات وفي سؤاها حول المشروعات الأولى بالرعاية فيما لو توفرت مصادر تمويلية إضافية أن هناك العديد من المشاريع الإنتاجية الرائدة في السوق المحلية والتي تفتقر إليها العديد من الأسواق كمشروع المطبخ الإنتاجي ومشروع ازدهار، بالإضافة إلى مشاريع التدريب والتأهيل التي تعمل على زيادة إنتاجية المرأة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية وبخاصة في مجال إدارة المشاريع الصغيرة المنتجة.
- العمل على رسم استراتيجيات ميسرة وسلسلة لإنشاء صناديق لضمان القروض وذلك لتسهيل حصول المرأة على القروض، فقد أظهرت الاستبانات أن من أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الموجهة للمرأة هي الإجراءات الروتينية في الحصول على القرض.
- تنظيم حملات توعية و تثقيف و ترويج عامة و توفير قاعدة إعلامية واسعة للترويج لنشاطات العديد من المشاريع التي تديرها المرأة ليستفيد أكبر عدد من النساء من هذه المشاريع وليتم تسهيل تسويق منتجات هذه المشاريع.
- ضرورة توفير مناخ مناسب أو بيئة مناسبة للمرأة حتى تقوم بدورها وهي بالتأكيد قادرة على القيام بالدور الاقتصادي والسياسي أيضا إذا ما توفر لها هذا المناخ في ظل نشر الوعي حول قضايا وحقوق المرأة.
- توفير الدعم المالي اللازم من خلال إنشاء بنك وطني للتمويل بهدف تمويل و تطوير مشاريع تنمية على مستوى واسع جغرافيا و إشراك المرأة في مختلف المناطق وعدم التركيز الجغرافي للمشاريع في مناطق محددة.
- المتابعة والمراقبة المستمرة لكافة مراحل التنفيذ والوقوف على هذه المراحل خطوة بخطوة، وضرورة وضع الآليات اللازمة لذلك.
- الاستفادة أكثر من فرص التدريب والتأهيل التي توفرها بعض المؤسسات الوطنية كمؤسسة التدريب المهني، بالإضافة إلى ضرورة زيادة المشاريع التدريبية للمرأة وذلك لزيادة قدرتها على إدارة المشاريع ولإكسابها مهنة جديدة في بعض الأحيان تؤهلها للعمل في القطاع الاقتصادي المناسب حيث تبين من خلال هذه الدراسة مدى أهمية وتأثير مثل هذه المشاريع أو البرامج على عدد أكبر من النساء وزيادة ثقتها بنفسها الأمر الذي ينعكس ايجابا على أدائها في العمل.
- العمل بشكل فعال لتطوير العلاقة مع القطاع الخاص وتطوير المزيد من المشاريع مع هذا القطاع.
- ضرورة وجود توجه عام بأهمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، ليس فقط في حالات الحاجة وإنما مشاركتها في كل المجالات الاقتصادية لإثبات وجودها وقدرتها على قيادة وإدارة مشروعها الخاص.

- هناك حاجة ملحة لقيام مؤسسات التمويل الميكروي والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بتنفيذ برامج وسياسات جديدة أو تطوير السياسات الحالية لتلبية احتياجات صاحبات الأعمال وبالذات فيما يتعلق بتقديم الضمانات أو الكفلاء، وتشجيعهن على البدء بمشاريع جديدة ذات جدوى اقتصادية وتسهيل عملية وصولهن إلى المصادر المالية مثل إنشاء صناديق الائتمان أو ضمان القروض أو القروض الجماعية من خلال الجمعيات التعاونية وتقديم الخدمات الاستشارية لهن.
- إنشاء شبكات للاتصال وبناء قاعدة معلوماتية متطورة لإتاحة الفرصة للنساء لمعرفة المزيد عن كل من الفرص الاستثمارية المتاحة والموارد المالية المتوفرة، وكذلك لتسهيل عملية الاتصال مع القائئات على المشاريع ولتبادل المعلومات بينهن وبث روح التعاون وزيادة المقدرة التنافسية لهن.

## 7.2. المستوى الإقليمي:

- الاهتمام وتشجيع إنشاء المشروعات الناجحة سواء على مستوى الأردن أو على المستوى الإقليمي، فعلى سبيل المثال، هناك مشاريع ناجحة ويمكن تعميم تجربتها على المستوى الإقليمي مثل مشاريع مؤسسة نهر الأردن، ومشاريع ازدهار، المطبخ الإنتاجي، مكافحة الفقر من خلال تنمية المجتمعات المحلية، الخزف، صندوق إقراض المرأة و مشروع الشبكة الفنية للمشاريع الصغيرة للمرأة العربية في لبنان، فلسطين، سوريا، الأردن.
- إيجاد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية من جهة والمؤسسات الحكومية التي تعنى بشؤون المرأة في الأردن فيما يتعلق برسم السياسات والخطط التنموية الهادفة إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية ورفع مستوى معيشتها.
- توفير الدعم اللازم لتمويل مشروع وطني أو إقليمي لتأسيس مركز شامل لتدريب وتأهيل النساء على الحرف والمهن اليدوية، فعلى سبيل المثال يتمتع الأردن بميزة نسبية في إنتاج وصناعة الخزف وهناك عدد من المراكز الصغيرة التي يرتادها عدد من النساء للتدريب على هذه الحرفة، وبالتالي فتوسيع هذا المشروع الصغير سوف يوفر فرص أكثر لتدريب أكبر عدد من النساء.
- إنشاء فروع لمنظمة المرأة العربية في كل من الدول العربية الأعضاء من أجل متابعة أوضاع المرأة ومتابعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة في تلك الدول.

## المراجع:

- 1- الخالدي ، خلود . **الطريق إلى الأمام: تجارب نساء أردنيات رياديات** . الأردن: الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مركز تنمية المشاريع الصغيرة واكسفام - كيويك ، 2001.
- 2- الخالدي ، خلود . **البرامج المولدة للدخل في المؤسسات التنموية التطوعية في الأردن: الواقع والطموح -دراسة ميدانية** . الأردن: مؤسسة فريدريش ناومان المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب ، 2002.
- 3- الروضان ، عيد و اخرون . **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الممولة من صندوق التنمية والتشغيل** . الأردن ، 1999.
- 4- شخاترة، حسين . **البطالة والفقر واقع وتحديات: الأردن، المغرب، مصر، تونس، لبنان** . الأردن : مؤسسة عبد الحميد شومان، 2000.
- 5- صندوق إقراض المرأة . **التقرير السنوي 2004** . الأردن : صندوق إقراض المرأة ، 2004 .
- 6- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(اليونيفيم) . **شبكة المصادر الفنية الإقليمية للمشاريع الصغيرة للمرأة العربية** . الأردن : الوحدة الإقليمية لمشروع شبكة المصادر الفنية، المكتب الإقليمي للدول العربية، تشرين ثاني 2002.
- 7- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(اليونيفيم)، **التقرير السنوي لعامي 2001-2002** . الأردن : 2002 .
- 8- صندوق التنمية والتشغيل . **التقرير السنوي** . الأردن : مديرية التخطيط، 2002.
- 9- منشورات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية . عمان، الأردن ، 2005.
- 10- منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة(اليونيفيم). الأردن، 2005 .
- 11--منشورات برنامج وإعدادات ( أمير) وبرنامج GTZ الوكالة الألمانية للتعاون الفني، اليونيسيف . الأردن : مؤسسة نهر الأردن، و جمعية الأسر التنموية (مشروع ازدهار)، وملتقى صاحبات الأعمال والمهن، و الاتحاد النسائي الأردني، و مؤسسة نور الحسين ، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و جمعية سيدات وادي الأردن.
- 12-منشورات جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية حول مشروع التدريب الوني المهني الأردني ومشروع الحفاظ على التراث الأردني للأزياء الشعبية الأردنية وتطويرها. الأردن ، 2002.
- 13- منشورات جمعية خولة بنت الأزور لتمكين المرأة. الزرقاء ، الأردن، 2005.
- 14-منشورات مؤسسة التدريب المهني، و وكالة الإغاثة الإسلامية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( الأونروا)
- 15-منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة العمل، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

## الملاحق:

### ملحق (1): الجداول الإحصائية

جدول (5.1): مجالات المشروع					
المجموع	أخرى	خدمي	صناعي	زراعي	
<b>381</b>	<b>120</b>	<b>122</b>	<b>46</b>	<b>93</b>	المجموع لكل قطاع
<b>100%</b>	<b>31%</b>	<b>32%</b>	<b>12%</b>	<b>24%</b>	الأهمية النسبية لكل قطاع

جدول (5.2): وصف طبيعة المشروع				
المجموع	مرة واحدة	متكرر	دوري	
<b>268</b>	<b>120</b>	<b>123</b>	<b>25</b>	المجموع لكل فرع
<b>100%</b>	<b>45%</b>	<b>46%</b>	<b>9%</b>	الأهمية النسبية لكل فرع

جدول (5.3): طبيعة الجهة المنفذة للمشروع					
المجموع	دولي	إقليمي	أهلي	حكومي	
<b>275</b>	<b>17</b>	<b>0</b>	<b>213</b>	<b>45</b>	المجموع لكل فرع
<b>100%</b>	<b>6%</b>	<b>0%</b>	<b>77%</b>	<b>16%</b>	الأهمية النسبية

جدول (5.4): طبيعة الأنشطة للمشاريع							
المجموع الكلي	أخرى	مساعدات فنية	مساعدات مالية	تدريب وتأهيل	تقديم قروض	خدمات اجتماعية	
<b>501</b>	<b>137</b>	<b>55</b>	<b>18</b>	<b>101</b>	<b>84</b>	<b>106</b>	المجموع لكل نشاط
100%	<b>27%</b>	<b>11%</b>	<b>4%</b>	<b>20%</b>	<b>17%</b>	<b>21%</b>	الأهمية النسبية

جدول (5.5): طبيعة الإنجاز (تدريب وخدمات)			
المجموع الكلي	خدمات	تدريب	
<b>336</b>	<b>238</b>	<b>98</b>	المجموع لكل فرع
100%	<b>71%</b>	<b>29%</b>	الأهمية النسبية

جدول (5.6): تصنيف الفئة المستهدفة جغرافياً					
المجموع الكلي	منطقة	بادية	حضر	ريف	
<b>373</b>	<b>57</b>	<b>43</b>	<b>141</b>	<b>132</b>	المجموع لكل فرع
100%	<b>15%</b>	<b>12%</b>	<b>38%</b>	<b>35%</b>	الأهمية النسبية



جدول (5.7): تصنيف الفئة المستهدفة تعليمياً				
المجموع الكلي	غير متعلمة	ثانوية أو أقل	جامعة	
437	117	203	117	المجموع لكل فئة
100%	27%	46%	27%	الأهمية النسبية

جدول (5.8): تصنيف الفئة المستهدفة وظيفياً				
المجموع الكلي	لا تعمل	تعمل - للغير	تعمل - خاص	
384	126	69	189	المجموع لكل فئة
100%	33%	18%	49%	الأهمية النسبية

جدول (5.9): تصنيف الفئة المستهدفة إجتماعياً					
المجموع الكلي	غير متزوجة	أرملة	مطلقة	متزوجة	
544	143	109	81	211	المجموع لكل فئة
100%	26%	20%	15%	39%	الأهمية النسبية

جدول (5.10.1): طبيعة الجهة الممولة				
المجموع الكلي	محلية	إقليمية	دولية	
290	226	8	56	المجموع لكل فئة
100%	78%	3%	19%	الأهمية النسبية

جدول (5.10.2) : طبيعة تمويل الجهات المحلية				
المجموع الكلي	أقل من النصف	50-99%	بالكامل	
209	34	68	107	المجموع لكل فرع
100%	16%	33%	51%	الأهمية النسبية

جدول (5.10.3) : طبيعة تمويل الجهات الإقليمية والدولية				
المجموع الكلي	أقل من النصف	50-99%	بالكامل	
60	12	20	28	المجموع لكل فرع
100%	20%	33%	47%	الأهمية النسبية

جدول (5.10.4) : طبيعة التمويل الذاتي				
المجموع الكلي				
110	<b>57</b>	<b>24</b>	<b>29</b>	المجموع لكل فرع
100%	<b>52%</b>	<b>22%</b>	<b>26%</b>	الأهمية النسبية

جدول (5.10.5): تصنيف مصادر التمويل				
المجموع الكلي	ذاتي	إقليمي ودولي	محلي	
379	<b>110</b>	<b>60</b>	<b>209</b>	المجموع لكل فرع
100%	<b>29%</b>	<b>16%</b>	<b>55%</b>	الأهمية النسبية

جدول (5.10.6): إجمالي التمويل وعدد المستفيدين للمشاريع المقدمة من الوزارات والمؤسسات والجمعيات		
اسم الجهة	حجم التمويل	عدد المستفيدين
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	1062172	1463
جمعية الأسر التنموية	293000	678
تنمية المرأة الريفية	86580	414
ملتقى سيدات الأعمال و المهن	36000	2000
اليونيفيم	295700	75
الصندوق الهاشمي	2594700	9418
صندوق اقراض المرأة	4000000	42000
صندوق التنمية و التشغيل	15613300	3870
وزارة التنمية الاجتماعية	220940	216
الاتحاد النسائي	147000	275
نور الحسين	5184000	28246
وزارة العمل	1200000	4480
وزارة التخطيط	1500000	2500
نهر الأردن	5524001	14363
ارادة	1767256	1092
جمعية سيدات وادي الاردن	145000	260
UNDP	206500	65
التدريب المهني	6205000	12643
الوكالة الألمانية للتعاون الفني	2000000	1700
كويست سكوب	14018	20
واعدا	350000	122
يونيسف	52350	1036
الصندوق الكندي	184514	30297
الوكالة الاسلامية للاغاثة	660000	3970
وكالة الغوث الدولية unrwa	1330000	140527
المجموع الكلي	50672031	301730

## ملحق رقم (2):

### المؤسسات التي تساهم في عملية تمويل و/ أو إدارة وتقديم الخدمات الفنية للمشروعات الاقتصادية.

سوف نستعرض ويايجاز واقع بعض تلك المؤسسات من حيث أهدافها وحجم التمويل وعدد المستفيدين من المشروعات الاقتصادية.<sup>1</sup>

#### 1. الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية

تأسس عام 1977 كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية، ويشرف على شبكة من 50 مركز أبرزها مركز تنمية المشاريع الصغيرة الذي تأسس عام 1996 دعم من مؤسسة أوكسفام- كيوبك وتتلخص أهدافه بالسعي لتمكين المجتمعات المحلية اقتصاديا من خلال القروض والتدريب والإرشاد.

تأخذ خدمات المركز شكلين، خدمات مالية كقروض والتي خدمت أكثر من 350 امرأة بتمويل. وكذلك خدمات غير مالية تتمثل بخدمات الاستشارات والتوعية والتدريب خاصة وأن المركز دخل في شراكة مع مشروع دعم التدريب للمشروعات الصغيرة المنفذة من قبل (ILO) منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي USAID وغرفة التجارة الأمريكية.

وقد تراوحت أعمار الغالبية العظمى من النساء المستفيدات من القروض بين (30 - 50) بنسبة 73%، 84% منهن متزوجات و 28% منهن حاصلات على شهادة كلية مجتمع بينما 12% منهن حاصلات على شهادة جامعية.

وقد ساعد مركز تنمية المشاريع الصغيرة النساء في توفير دخول لهن حيث يحصل 4% منهن على دخل يقل عن 100 دينار، و 44% منهن يحصلن على راتب بين 100 و 300 دينار، و 24% يحصلن على دخل بين 300 و 500، و 28% يحصلن على أكثر من 500 دينار، بحيث يحقق تمكين للمرأة اقتصاديا واجتماعيا وشخصيا، وقد أكدت معظم النساء المستفيدات بأن أعمالهن تقدم دعم قوي لدخل الأسرة وتحسن مستوى معيشتها ونسبتن 64% و 24% منهن يعتبر عملهن لمصدر الوحيد للدخل بينما 12% لم يستفدن. كما و بوشر العمل في مشروع تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في نيسان عام 2002 ليستمر 4 سنوات الذي ينفذ من خلال مراكز الأميرة بسمة للتنمية في جرش وسحاب ومادبا ويمكن إجمال أهدافه في السعي لتفعيل دور المرأة وتمكينها اقتصاديا على مستوى المجتمع بتقديم دعم للسيدات الراغبات بزيادة دخولهن وتحسين أوضاع المعيشة وتقوم بعمل دورات تدريبية للمستفيدات وكذلك لفريق المركز وتعمل أبحاث ودراسات متخصصة. وقد بلغ حجم تمويل المشروعات التي مولها الصندوق حوالي 2.6 مليون دينار، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع 9418 فرد.

## **2.الاتحاد العام للجمعيات الخيرية**

تأسس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام 1959 وهو هيئة أهلية له شخصية اعتبارية غاياته تنسيق جهود الاتحادات بالمحافظات المنضمة لعضويته. والمساهمة في التخطيط الاجتماعي على المستوى الوطني ورفع مستوى الخدمة الاجتماعية في المملكة. وذلك بدعم الاتحادات والجمعيات الخيرية تحسين أداؤها. وتقديم المساعدات المالية والفنية لها والقيام بتنفيذ ودعم مشروعات العمل الاجتماعي. وحسم ما ينشأ من خلافات في نطاق الجمعيات الخيرية. والعمل على توثيق صلات التعاون مع المؤسسات التنموية التطوعية في الخارج ضمن ما يسمح به القانون.

كما يتولى الاتحاد بشكل خاص وبالتعاون مع اتحادات المحافظات والجمعيات الخيرية فيها تمويل وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة من خلال قروض ميسرة وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين الأردنيين في المجتمعات المحلية بغية رفع المستوى الاجتماعي للأسرة.

والسياسة التي يتبعها الاتحاد العام لتنفيذ المشاريع تقوم على العمل بأسلوبين الأول: تمويل مشاريع جماعية تنفذها الجمعيات الخيرية. أما الأسلوب الثاني المتبع: فهو تمويل مشروعات فردية صغيرة مولدة للدخل من خلال برنامج صناديق الائتمان.

تعد تجربة صناديق الائتمان فعالة كونها تعتمد على الإمكانيات المتوفرة في المجتمع المحلي والاحتياجات البسيطة للمواطنين كما أن إدارة الصناديق واختيار العملاء ومتابعة هذه المشاريع، يتم من خلال الجمعيات المحلية بعد تقديم التدريب المناسب لها.

## **3.برنامج صناديق الائتمان**

### **أهداف البرنامج:**

- خلق فرص عمل مستدامة ومدرة للدخل للأفراد.
- المساعدة في الحد من ظاهرة الفقر والبطالة.
- بناء القدرات الإدارية والمالية للجمعيات الخيرية وتوفير مصادر مالية.
- تعزيز دور المرأة في المجتمع.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

### **3.1.تحديات خارجية:**

- صغر حجم السوق المحلي.
- منافسة المستوردات الخارجية.
- نقص المعرفة بالتسويق.
- ارتفاع أسعار المواد الخام/ عدم الاستفادة من خصم الكميات أسوة بالمصانع.
- صعوبة الحصول على المستلزمات التكنولوجية.
- عدم وجود معاملة تفضيلية لمشاريع الجمعيات في القوانين الخاصة في الإعفاءات.
- ضعف الحافز.

### **3.2.تحديات داخلية:**

- ضعف الخبرة لدى بعض الهيئات الإدارية في إدارة المشاريع.
- عدم وضوح خطوط المسؤولية المتصلة بالمشروع داخل الجمعية ومركزية إدارة الشخص الواحد في اتخاذ القرارات.
- نقص الأيدي العاملة المدربة وعدم ثباتها.
- نقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكاليفها.

- ضعف الاستشارات الفنية.
- غياب التخطيط / أين نحن من أهدافنا وإلى أين نريد أن نصل؟
- عدم إيلاء موضوع السداد الأهمية اللازمة.

### 3.3. تحديات تمويلية:

- صعوبة الحصول على التمويل وأحياناً يتجزأ.
- عدم توفر الضمانات الكافية.
- ارتفاع درجة المخاطرة.
- ضعف الثقافة المالية.

### 3.4. معوقات البرنامج:

- معوقات قانونية.
- عدم تقبل البعض العمل التنموي الخيري المبني على أسس الاستمرارية.
- تعدد المؤسسات العاملة في مجال الإقراض في المنطقة الجغرافية الواحدة مما يسبب الإرباك في المنهجيات وتنافس في السوق المحدود.
- عدم وجود غطاء تأميني لحياة العملاء.
- الطلب على تركيز المشاريع في القطاع الزراعي.
- ضعف دعم أصحاب المشاريع بالتدريب والاستشارات الإدارية.

وقد بلغ حجم تمويل المشروعات التي مولها الصندوق حوالي 1.1 مليون دينار، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع 1463 فرد.

## 4. برنامج تعزيز الإنتاجية / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

بدأت الحكومة الأردنية برنامج تعزيز الإنتاجية لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة في عام 2002. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني والتركيز على الأسر الفقيرة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. ويعتبر هذا البرنامج من البرامج التنموية، وينطلق من مبدأ الدور الحكومي في تسهيل قدرة المواطنين على تحسين ظروف معيشتهم من خلال توفير قرص العمل لهم وتدريبهم وتقديم الخدمات الاستشارية للقيام بالمشاريع المدرة للدخل. بالإضافة إلى ذلك كان البرنامج يعتمد أيضاً على مدى التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في سبيل تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

ويتكون البرنامج من ثلاثة محاور رئيسية تشمل بناء القدرات والطاقات ( Capacity Building )، برنامج تقديم المنح ( Grants program ) وتحسين الأداء القطاعي ( Sector Enhancement ) ويتضمن الأخير توعية المواطنين بدور المنظمات غير الحكومية وبناء شراكة بين القطاع الحكومي وبين هذه المنظمات، بالإضافة إلى إعادة النظر في البيئة التشريعية التي تساعد هذه المنظمات على القيام بدورها المأمول. وقد بلغ حجم التمويل المخصص للمشروعات في هذا البرنامج 1.5 مليون دينار، كما أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج يقدر بـ 2500 فرد.

## **5. تجربة جمعية الأسر التنموية : مشروع ازدهار لتأهيل النساء في مجال الإدارة المنزلية ورعاية المنزل:**

يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال جمعية الأسر التنموية. وهي جمعية محلية (قاعدية) تأسست عام 1999 للعمل على رفع شؤون المرأة. وجعلها تواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم. لتمكينها من زيادة وعيها. وتدريبها بشكل جيد يضمن لها حياة كريمة. وفي هذا الإطار قامت الجمعية بتنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية والتي يعد مشروع الإدارة المنزلية ورعاية الأطفال (ازدهار) من أهمها حيث يهدف إلى تأهيل النساء من ذوات الدخل المحدود. ومدهن بالمهارات اللازمة في مجال الرعاية المنزلية ورعاية الطفل. بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان. وبدعم من بعض السفارات الأجنبية. وذلك لتشجيع الفتيات على تجاوز المفهوم السلبي للعمل في هذه المجالات من خلال التدريب و التأهيل وتوفير فرص عمل ملائمة لاحقاً في القطاع الخاص، ومن ثم رعاية العلاقة بين العاملات وأصحاب العمل عن طريق استبدال هذا المفهوم بصورة أكثر مهنية. وهي مدبرة منزل ومربية أطفال مؤهلة.

أما الفئة المستهدفة في هذا المشروع فهي النساء ذوات الدخل المتدني والمعيلات لأسرهن ممن أنهين المرحلة الدراسية المتوسطة كحد أدنى. حيث يتم استثمار مهاراتهم المكونة وتحويلها إلى مهارات واضحة وإنتاجية غير تقليدية في منطقة وادي الحدادة. كمنطقة رئيسة لتنفيذ المشروع حيث تقع في مركز عمان. إضافة إلى أنها ذات كثافة سكانية عالية يعيش معظمهم تحت خط الفقر. ويعانون من معدلات بطالة عالية وزيادة في معدل المواليد.

### **5.1. الأهداف العامة للمشروع:**

- المدى القصير: زيادة الفرص للنساء الشباب ذوات الدخل المحدود للانخراط في سوق العمل كربات بيوت ومدبرات منازل كفؤات.
- تعزيز فكرة عمل المرأة الأردنية ذات الدخل المحدود في مجالات غير تقليدية تحظى بالاحترام والتقدير.
- رفع المستوى الاقتصادي للأسرة من خلال تحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي. والتقليل من حالات العنف التي تتعرض لها النساء بسبب ارتفاع نسبة الفقر.

### **5.2. آلية العمل في المشروع:**

يتم تنفيذ هذا المشروع من خلال عقد دورات تدريبية مدتها 6 أشهر في مركز تدريب وادي الحدادة يتبعها شهر تدريب خارجي ميداني ضمن مستشفيات أو حضانات أو مؤسسات أو أماكن عامة أخرى. حيث يتم دمج التدريب الصفي والعملية. وتعمل لجنة فنية من مؤسسة فريدرش ناومان بتقديم مساعدة فنية ومراقبة لجودة التدريب وأداء البرنامج.

وتقوم الجمعية بمتابعة المتدربات بعد انتهاء التدريب والعمل على توفير فرص عمل لهن في مؤسسات القطاع الخاص وغالباً ما يتم تشغيلهن في المؤسسات التي تدربن فيها. وتتم متابعتهم باستمرار للاطمئنان على طبيعة علاقة العمل القائمة بين العاملات وأصحاب العمل. وقد بلغ حجم تمويل هذه المشروعات 293 ألف دينار أردني وعدد المستفيدين 678 شخص.

## **6. تجربة كووست سكوب الدولية للتنمية الاجتماعية**

تعمل مؤسسة كووست سكوب الدولية في الأردن منذ عام 1994 في مجال تنمية المجتمعات المحلية، خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنمية تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة، مثل النساء اللواتي يعانين من الفقر في المناطق الريفية وفئة الأطفال تحت الخطر في المناطق الحضرية. وتعمل المؤسسة غالباً بالتعاون مع جمعيات قاعدية ( محلية ) على تقييم احتياجات الفئات المستهدفة ومن ثم تنفيذ نشاطات تلبي احتياجاتها بحيث يكون أفراد هذه الفئات أداة البرنامج وهدفه من خلال تقديم مساعدة مالية لهم لتأسيس المشروع بحيث يصبحون - لاحقاً - قادرين على الاستمرار ذاتياً دون الاعتماد على الدعم المستمر من المؤسسة مع الإبقاء على تقديم المساعدة الفنية المكثفة لهم خاصة في بداية تأسيس المشروع وذلك لتمكينهم من الوصول إلى الوصول إلى الاستقلالية المالية والإدارية. ومن الأنشطة التي تدعمها المؤسسة هي أنشطة - جمعية خولة بنت الأزور.

### **6.1. أهداف الجمعية:**

- تطوير الأسرة والتقليل من الفقر والجهل.
- إقامة مشاريع صغيرة للأسر الفقيرة.
- تدريب الفتيات على المهن الحرف اليدوية.
- محو الأمية للفتيات.
- تسويق المنتجات المنزلية للفتيات.
- الإرشاد التأهيلي لأسر الفتيات.

### **6.2. نشاطات الجمعية:**

**المطبخ الإنتاجي:** تلبية طلبات الطعام بأسعار منافسة ليكون داعم للجمعية لتغطية نفقاتها ومتطلباتها.

**الخطاطة:** تكون إنتاجية وتعليمية معا.

**النادي الرياضي:** يساعد الفتيات على تفريغ ضغوطات الحياة ومصاعبها ويهيئ نفسيتهن للجد والعمل.

**تصميم الأكسسوارات:** مما يتيح للفتاة الإبداع والإنجاز.

**الندوات والمحاضرات:** لخلق منهجية ريادية تقوم على التغيير والإنجاز والعمل والاحترام الكامل للتقاليد والعادات والمشاركة الكاملة للفرد. وقد بلغ حجم التمويل حوالي 14 ألف دينار أردني وعدد المستفيدين 20 شخص.

## **7. تجربة مؤسسة نهر الأردن**

تأسست مؤسسة نهر الأردن عام 1995 برئاسة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله. وهي مؤسسة أهلية لا تهدف إلى الربح. وتتمتع بشخصية اعتبارية. من أجل تحسين معيشة أفراد المجتمع من مختلف نواحي الحياة. والعمل على تخفيض نسبة البطالة والحد من الفقر. وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والعملية.

تعمل المؤسسة على تحقيق رسالتها من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب اللازم للمشاريع المولدة للدخل التي تتوافر فيها الكفاءة والموارد. والتي تثبت إمكانية استمرارها . كما تحرص المؤسسة على رعاية الجوانب الثقافية لحياة الأردنيين بما تحمل من قيم عائلية وإرث وطني.

### **7.1. إيجابيات المشاريع وخصائصها المميزة:**

- بلغ العدد التراكمي مشاريع الثلاثة التي تنفذها المؤسسة منذ بداية تأسيسها وحتى الآن ما يقارب 3400 سيدة ( ويذكر أن متوسط الدخل الذي تحققه العاملة حالياً في أحد هذه المشاريع ما يقارب الـ100 دينار شهرياً).

- يعمل حاليا في المشاريع 320 سيدة يتقاضين أجورهن ضمن نظام العمل بالقطعة شهريا.
- يعمل في المشاريع 54 موظفة ثابتة يخضعن لقانون العمل والعمال.
- تعزيز الصفات الريادية والقيادية للنساء العاملات في المشاريع.
- إشراك المساء في أخذ القرارات المباشرة في عملية إدارة المشاريع.
- تقبل الأهالي والآباء فكرة عمل الابنة والزوجة. واعتبارها فردا منتجا وفاعلا في العائلة يساهم في زيادة دخل الأسرة إضافة إلى حثها على التقدم والاستمرار.
- زيادة الخدمات الأساسية في منطقة تواجد المشاريع من بقالات وشوارع معبدة وغيره.

## 7.2. المعوقات والتحديات التي تواجهها:

- صعوبة عملية التسويق التي يمكن أن تدعم أو تعرقل سير أي مشروع إنتاجي.
- نشوء نوع من الاتكالية المالية والإدارية للعاملات بسبب عدم وجود إستراتيجية واضحة لدى المؤسسة من البداية، تحدد الإطار الزمني للعمل مع المجتمع المحلي وتسليم المشروع له.
- تضخيم الإنتاج دون ربطه بحاجة السوق الفعلية، وذلك بسبب سعي المؤسسة إلى تشغيل أكبر عدد من النساء.
- عدم توفر مصادر ثابتة للمواد الأولية.
- شدة المنافسة المحلية والعالمية لهذه المنتجات على أساس السعر والجودة.

من التوجيهات الحالية للمؤسسة تكمن في العمل على تسليم المشاريع الإنتاجية إلى المجتمعات المحلية، وتكوين علاقة تبادلية فيما بينها وبين المؤسسة مبنية على أساس الشراكة العملية، بحيث يتم تسليم المشروع للمجتمع المحلي إداريا وماليا منذ البداية. ولكي يتم تحقيق ذلك بشكل سلس، تلتزم المؤسسة بتقديم خدمات التدريب والاستشارات، وإكساب العاملين في المشاريع الإنتاجية مهارات فنية وإدارية، تمكنهم من استلام المشروع وإدارته بكفاءة.

كما تحرص المؤسسة على إتباع المنهج الشمولي في تنمية المجتمع المحلي، وذلك بتقديم نشاطات موجهة للمنتفعين من خلال جميع برامج المؤسسة. وقد بلغ حجم تمويل هذه المشروعات حوالي 5.5 مليون دينار وعدد المستفيدين 14363 شخص.

## 8. جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية

تأسست هذه الجمعية بتاريخ 1990/7/22، ويكمن فرعها الرئيسي في عمان، إضافة لفروع في دير يوسف ووادي موسى و مجموعة من المراكز منتشرة في معظم مناطق المملكة. تتلخص أهداف الجمعية في السعي لتنمية وتأهيل وتحسين قدرات المرأة الريفية لرفع كفاءتها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تمكينها من المساهمة في صنع القرار ورسم السياسات في الخطط التنموية الشاملة. وقد قامت منذ عام 1991 وحتى الآن بمجموعة مشاريع:

- مشروع الحفاظ على التراث الشعبي، وقد ساعد 30 سيدة محققا لهن دخل يتراوح بالمعدل ما بين (25-50) دينار شهريا إذا اشتغلن 3 ساعات يوميا.
- مشروع تدريس الطلاب الجامعيين وكليات المجتمع المتوسطة، حيث وصل المبلغ المنفق عام 2004 إلى 12000 دينار.
- مشروع الحقائب المدرسية والملابس والأحذية ودفع رسوم لطلاب المدارس المحتاجين بمعدل 7000 دينار سنويا.



- مشروع توزيع 30 ماكينة خياطة على سيدات في جميع أنحاء المملكة ما بين (1993-1994).
- مشروع الحديقة المنزلية والحصاد المائي الذي يدعم 50 سيدة في محافظة إربد ويتم إعطاء عروض لمشاريع تربية النحل وإنتاج العسل، ومشروع مماثل له في أبو علندا يخدم 50 أسرة أيضا.
- مشروع الدواجن البياض في دير يوسف بإربد.
- مشروع تربية الماعز الشامي وإنتاج الحليب في دير يوسف الذي درب 15 امرأة للحصول على قطيع خلال 3 سنوات وبالتالي زيادة أجور أو دخل الأسرة 40 دينار شهريا.
- مشروع السوق الدائم لمنتجات المرأة الريفية، ومشروع المطبخ الإنتاجي في دير يوسف الذي عمل على تنمية قدرات 28 فتاة وتوفير فرص عمل لهن، ومشروع التدريب الوطني المهني لتدريب الفتيات في منطقة دير يوسف.
- مشروع التدريب على التطريز الأردني بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني والذي خدم 15 فتاة عاطلة ووفر لهن فرص عمل وللمدربات برتب شهري 150 دينار.
- مشروع الكمبيوتر بمساعدة مركز المعلومات الوطني عام 2004 حيث تم تدريب 50 متدرب مساعدتهم على الحصول على فرص عمل.
- مشروع المعرض الدائم، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويهدف المشروع إلى تحسين مستوى معيشة الأسر الريفية اقتصادياً وتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية وتوفير سوق دائم لتصريف منتجاتها والمساهمة في حل مشكلة التسويق لدى النساء.

وقد شاركت الجمعية في معارض في عدة دول عربية وأخرى أجنبية، إضافة لإقامته أيام طبية مجانية خدمت 1000 مريض. وقد بلغ حجم تمويل المشروعات حوالي 86,5 ألف دينار وعدد المستفيدين 414 شخص.

## **9. صندوق التنمية والتشغيل**

### **9.1. نشأة الصندوق:**

تأسس صندوق التنمية والتشغيل بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 18 / 1 / 1989، وبأشرف عملياته الإقراضية في شهر شباط من عام 1991 كمؤسسة حكومية تعنى بتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة، وذلك ليساهم إلى جانب العديد من المؤسسات الحكومية الأخرى في التخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي على الفقراء والعاطلين عن العمل، ويتمتع الصندوق باستقلال مالي وإداري بموجب القانون رقم (33) لسنة 1992.

### **9.2. غاية الصندوق:**

للصندوق أدوار اجتماعية، اقتصادية، تتمثل في تقديم التوعية والتدريب والتمويل للفقراء وذوي الدخل المتدني والعاطلين عن العمل من المؤهلين بحرفة أو مهنة ولا يملكون رأس المال اللازم لإقامة مشاريع خاصة بهم في المجالات الصناعية أو الحرفية أو الخدمية أو السياحية، لخلق فرص عمل مستدامة لهم تدر عليهم دخلاً مناسباً والإفادة من طاقاتهم باستغلالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلاً من التهاون على الوظائف وخاصة الحكومية منها، أو بقائها معطلة أو الاتكال على مؤسسات العون.

### **9.3. هدف الصندوق:**

يهدف الصندوق إلى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة أو المتدنية الدخل أو تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والإنتاج وذلك من أجل الإساهم في محاربة الفقر والبطالة.

ولتحقيق ذلك يتولى الصندوق بموجب المادة (5) المساهمة بما يلي:-

- توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للفئات المنتفعة بشروط ميسرة.
- التأهيل وإعادة التأهيل لاجتراف مهن لم يسبق الإعداد لها أو صقل المهارات وتحسين الأداء في المهن التي ينتسب المنتفع إليها.
- مساعدة والجمعيات والمؤسسات الأهلية التطوعية على تطوير قدراتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة للفئات المنتفعة من الصندوق.
- إجراء البحوث العملية والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المنتفع من تحقيق الأهداف
- تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الإنتاجي بما يؤدي إلى منع الازدواجية في التمويل وإقامة المشاريع.

وقد بلغ حجم تمويل المشروعات حوالي 15.6 مليون دينار وعدد المستفيدين 3870 شخص.

### **10. مؤسسة نور الحسين**

تأسست عام 1985 برئاسة الملكة نور الحسين وتعتبر المؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الفعالة والتي تلعب دورا بارزا في تنمية المجتمعات المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تقديم نماذج ديناميكية وإبتكارية تنموية مستدامة ووضع المعايير للتمييز من أجل تطوير عملية الإبداع والتفكير ومحاولة تجاوز أسلوب الإعانات إلى مرحلة ربط إستراتيجيات التنمية الاجتماعية بالأولويات الوطنية. وقد بلغ حجم التمويل الذي قدمته المؤسسة حوالي 5,2 مليون دينار كما بلغ عدد المستفيدين 28246 شخص.

### **11. الصندوق الكندي للتنمية**

يهتم بتقديم الدعم المالي لقطاعات الزراعة، بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، ورعاية الأطفال وقطاعات البيئة، التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وتوعية المواطنين والتنمية الاجتماعية والنساء والشباب. ويهتم بتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة في هذه القطاعات بالإضافة إلى تقديم والخدمات والمساعدات الفنية وتساهم وكالة التنمية الدولية الكندية في تمويل الصندوق. وقد بلغ حجم تمويل المشروعات حوالي 185 ألف دينار وعدد المستفيدين 30297 شخص .

### **12. ملتقى صاحبات الأعمال والمهين الأردني**

تأسس عام 1976 والذي يهدف بشكل أساسي لدعم وتفعيل العمل والحوار لتعزيز وتمكين المرأة من المشاركة في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية والاقتصادية.

### ويشرف على 3 مشروعات:

- مركز مشاريع المرأة وحاضنة الأعمال، وتتلخص أهدافه في دعم وتفعيل دور المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء بحيث تكون فعالة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من أبرز مهامه توفير أبحاث السوق، تقديم استشارات في عمليات التراخيص، تحضير دراسة الجدوى الاقتصادية، التخطيط للتدفق النقدي المتوقع وتحليله، مسك الدفاتر والمحاسبة، توفير مصادر التمويل والإقراض، إضافة لتخصيصه وحدة كاملة مجهزة لتدريب صاحبات الأعمال.
- مركز الاستشارات القانونية، والذي يساعد المرأة من خلال تقديم استشارات قانونية حول تنظيم العقود، كما يقدم خدمات توعوية ودورات للمحاميات الشابات لرفع كفاءتهن، إضافة لدوره في حل المنازعات التي تواجه المرأة والمعونات القضائية.
- مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي يرفع كفاءة المرأة معلوماتيا حيث يقوم بتدريبهن في مجالات الحاسوب ويعمل على تنظيم وتطوير شبكة مصادر المعلومات فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والقانونية وكذلك يستفيد منها للتزويد بالمعلومات للمستفيدين من خلال الانضمام بشبكات المعلومات عن طريق الحاسوب.

وقد رعت جلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة هذا المؤتمر لعام 2004 حيث كان عنوان مؤتمر الملتقى " واقع الاستثمار والتسويق لسيدات الأعمال العرب في عصر التكنولوجيا " والذي خرج بتوصيات نذكر منها:

- تفعيل دور المرأة العربية في سوق العمل.
  - تفعيل مراكز البحث العلمي والتطوير.
  - تفعيل الاستخدام الأمثل للموارد البشرية العربية.
  - إتباع أنماط تدريبية حديثة.
  - إنشاء بنك معلومات على المستوى العربي.
  - استكمال البناء القانوني العربي.
  - تكوين لجنة متابعة لتنفيذ هذه التوصيات.
- وقد بلغ حجم تمويل المشروعات 36 ألف دينار كما بلغ عدد المستفيدين 2000 شخص.

### **13. نشاطات الاتحاد النسائي الأردني في مجال توليد الدخل.**

تأسس الاتحاد النسائي الأردني العام كهيئة أهلية في عام 1981، ويضم في عضويته الجمعيات والأندية والهيئات الاجتماعية النسائية التي تم تسجيلها في وزارة التنمية، حيث وصل عددها إلى 95 جمعية موزعة على 11 فرعا للاتحاد في محافظات المملكة. ويهدف الاتحاد إلى تنمية وتطوير مهارات وقدرات المرأة الأردنية، وتعزيز دورها ومكانتها من خلال التدريب والتأهيل، والعمل على تطوير دور المرأة السياسي والاقتصادي والثقافي، والسعي إلى إيجاد توازن واقعي في الأدوار بين الرجل والمرأة.

يسعى الاتحاد إلى بناء قدرته المؤسسية التي تمكنه من تحقيق غاياته وأهدافه، وذلك من خلال تنويع وتطوير برامجه ومشاريعه وأنشطته، ومن هذا المنطلق يعمل الاتحاد على تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة.

### 13.1. إيجابيات المشاريع وخصائصها المميزة:

- توفير دخل يساهم في تغطية النفقات الثابتة للمؤسسة (الاتحاد النسائي)، مما يساعد على الوصول إلى الاستقلالية المالية والاستدامة.
- توفير فرص عمل للنساء (وإن كانت محدودة).
- توفير فرص تدريب للنساء، مما يوسع من قابليتهن للعمل في القطاع الخاص.
- توفير دخل من هذه المشاريع يساعد المؤسسة (الاتحاد النسائي) على تغطية نفقات نشاطاتها الأخرى الثقافية والاجتماعية الخ، بحيث يرفع من وعي المرأة ويعزز مكانتها في المجتمع.

### 13.2. المعوقات والتحديات التي تواجهها:

- قدرتها على توفير فرص عمل للنساء محدودة، والسبب يعود إلى أن المشروع يعمل على نطاق صغير لعدم توفر الإمكانيات المادية.
- عدم قدرة المشروع على النمو بسبب صغر حصة هذه المشاريع في السوق.
- المنافسة الشديدة لمنتجات مشابهة يتم إنتاجها من قبل معظم الجمعيات النسائية، وأخرى تتجه مشاريع متخصصة في القطاع الخاص ذات كفاءة عالية.
- العديد من المشاريع بدأت وأغلقت لعدم توفر مهارات تؤدي إلى إنتاج منتج ذي جودة عالية يمكن تسويقه.

والواضح أن العديد من الجمعيات تبدأ مشاريع مشابهة دون عمل بحث للسوق، ودراسة جدواها الاقتصادية، مما يؤدي إلى فشل هذه المشاريع، وبالتالي هدر الطاقات والإمكانات. لقد بلغ حجم تمويل أنشطة الإتحاد 147 ألف دينار أردني وبلغ عدد المستفيدين 275 شخص.

### 14. نشاطات مؤسسة الاغاثة الاسلامة " اسراء " في مجال المشاريع المولدة للدخل

المؤسسة الإسلامية للإغاثة " إسراء " هي مؤسسة تطوعية دولية. تأسست عام 1981 تحت اسم هيئة الإغاثة الإسلامية الإفريقية في السودان. والآن لها أكثر من 29 مكتبا موزعا في أنحاء العالم. بدأت جمعية " إسراء " العمل في الأردن عام 1991. حيث تقوم فلسفة عملها على مساعدة الأسر للوصول إلى الاعتماد على الذات وكذلك توفير مساعدات فورية للأسرة المحتاجة. وتهدف الجمعية من النشاطات المولدة للدخل إكساب الفرد مهارات للاستفادة منها في مشروع مناسب يتم من خلاله استغلال قدرات وموجودات الأسرة. إضافة إلى ذلك تعطي الجمعية قروضا فردية حسنة ( بدون فوائد ) لإنشاء المشاريع.

ومن المشاريع التي تنفذها الجمعية حفر الآبار وجمع مياه الشرب وإنشاء خزانات للمياه. وتعود ملكية هذه الآبار لمجموعة الأسر المستفيدة وتم حفر 200 بئر في مناطق اربد والمفرق والطفيلة والكرك. وقد بلغ حجم تمويل المشروعات 660 ألف دينار أردني وعدد المستفيدين 3970 شخص.

## **15. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم"**

يأتي مشروع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم" لدعم وتنمية المشاريع النسائية بتفويض من مركز تنمية المشاريع الصغيرة التابع للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. اختيرت السياحة كقطاع واعد يمكن للمرأة أن تساهم في تطويره، وتستفيد من نموه على مختلف الأصعدة حيث أن هذا القطاع هو مزيج من القطاعات، والمهارات، والأعمال كالخدمات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، النقل، الحرف وأوجه أخرى من الصناعات السياحية. وضمن إطار اتفاقية التفاهم الموقعة بين اليونيفيم ووزارة السياحة والآثار، تم إطلاق مشروع تمكين المرأة الاقتصادي في قطاع السياحة في الأردن.

إن الهدف التنموي للمشروع هو تمكين المرأة في سوق العمل باستخدام سلسلة القيمة الوظيفية وتطبيق مفاهيم صناعة السياحة الذي يروج لتأسيس نقاط ريادية لدخول السوق توفر عائدا مجزيا وتحلى بطابع الاستدامة.

انطلق مشروع "تمكين المرأة الاقتصادي في قطاع السياحة" في الأردن في شهر حزيران لعام 2002، حيث قام اليونيفيم بالتعاون مع بعض الخبراء الأردنيين بتصميم منهج متكامل للتدريب العملي والنظري المبني على تحفيز المتدربات على البحث، تطوير القدرات، والمهارات والسلوك، ورفع الدافعية الذاتية والمجتمعية، حيث يعمل البرنامج على تطوير مهارات غير تقليدية ومهارات البحث والتفكير. وقد بلغ حجم التمويل المخصص لهذا المشروع حوالي 296 ألف دينار وعدد المستفيدين 75 شخص.

كما قام اليونيفيم بتطوير مفهوم سلسلة القيمة الوظيفية للتمكين، والذي يسمح بمتابعة دقيقة وفعالة لعملية تمكين المرأة عم طريق مؤشرات محددة. وهذا المفهوم، بإجراء تغييرات طفيفة عليه، يمكن أن يطبق ويعمم على مبادرات ومشاريع التمكين البشري في سائر القطاعات.

قام اليونيفيم بإطلاق المشروع التدريبي الريادي في محافظة الكرك حيث تم بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، وتجمع لجان المرأة، ومؤسسات المجتمع المحلي اختيار ستة وعشرون امرأة من المحافظة، معظمهن خريجات جامعات من تخصصات مختلفة، كنواة تدريبية تلقت تدريباً نظرياً وعملياً مكثفاً.

وبشكل عام فإن المشاريع التي يقوم بها اليونيفيم تساهم في تخفيف حدة الفقر من خلال إيجاد فرص عمل للفقراء الأقل حظاً من النساء وتمكينهن تماشياً مع مقترحات المؤتمر الدولي الرابع للنساء في بكين 1995. وهنا يتم التركيز على المشاريع الصغيرة والمشاريع الميكروية.

فالمشاريع الصغيرة هي عبارة عن مؤسسات يديرها صاحب المشروع بحيث يوظف ( 5-20 ) عامل ولذلك تم إطلاق حزمة الأمان الاجتماعي التابع لوزارة التخطيط عام 1998. لكن تتميز المشاريع الصغيرة والميكروية بارتفاع قيمتها حيث أن 50% منها تعتمد على المواد الأولية المحلية كما وتستخدم أدوات ومعدات منتجة محلياً... إلا أنها تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي حيث أن 30% من المشاريع تحقق دخلاً شهرياً يزيد عن 200 دينار..

## **16. المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن:**

- **مؤسسات الدعم المالي.**
- **مؤسسات حكومية:** مؤسسة الإقراض الزراعي، صندوق التنمية والتشغيل، وزارة التنمية الاجتماعية.
- **مؤسسات غير حكومية:** الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، الاتحاد للجمعيات الخيرية، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، مؤسسة نور الحسين، مؤسسة الشرق الأدنى، ومؤسسة كير.
- **مؤسسات القروض الصغيرة:** في عام 1998 وبمبادرة من الحكومة تم تأسيس 4 شركات لدعم مشاريع إقراض صغيرة من خلال برنامج حزمة الأمان الاجتماعي التابع لوزارة التخطيط وهذه الشركات هي: الشركة الأهلية للقروض الميكروية، الشركة الأردنية لقروض الميكروية، مؤسسة الإسكان التعاونية، صندوق إقراض المرأة.
- **مؤسسات تقدم خدمات غير مالية:** مثل الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية - الإتحاد العام للجمعيات الخيرية - مؤسسة كير - مؤسسة نور الحسين ومؤسسة نهر الأردن - جمعية صاحبات المهن والأعمال وكارديني.. وكلها تساهم في تقديم دعم لكنه ليس مادي وإنما التدريب وإكساب الخبرات والمهارات الإدارية...

قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج حزمة الأمان الاجتماعي بتأسيس " مشروع التدريب لقطاع المشاريع الصغيرة والميكروية " بإدارة جمعية الشراكة الأمريكية الأردنية والذي كلف مؤسسة نهر الأردن ومركز تنمية المشاريع الصغيرة بتنفيذه وذلك لتعزيز الخدمات غير المالية المقدمة لهذا القطاع.

بالإضافة إلى "مشروع برنامج تعزيز الإنتاجية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الدولي" حيث تم إنشاء 22 مركزا لتعزيز الإنتاجية (إرادة) في كافة مناطق المملكة منذ عام 2000 للنشاطات التوعوية والترويجية والتدريبية.

#### 16.1. أبرز المشروعات التي تنهاها " اليونيفيم" لدعم المشاريع الصغيرة والميكروية:

16.1.1. "شبكة المصادر الفنية لقطاع المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن": بدأ هذا المشروع عام 2001 بحيث أن مركز تنمية المشاريع الصغيرة هو المنسق.  
**هدف المشروع:** زيادة درجة حصول المرأة وتحكمها بالمصادر الاقتصادية في المنطقة من خلال رفع الكفاءة الفنية للبرامج وزيادة درجة التغطية ومستوى الحساسية للنوع الاجتماعي لدى مؤسسات حكومية وغير حكومية وبرامج تطوير المشاريع ومقدمي الخدمات المالية وغير المالية المعنيين بصاحبات المشاريع.

16.1.2. "مشروع المجموعات النسوية الريفية والإقراض في الأردن: حيث قام اليونيفيم بتطويره بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية عام 1994 ليغطي تسعة مواقع:- روضة بسمة - رحاب - القطرانة - الدفيانة - الكفرين - الديسي - الغويرة - ربة حانوت - والحميمة...

#### **أهدافه:**

- دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء العاملات في الزراعة.
- تطوير وتمويل نموذجاً للإقراض المستدام لصالح النساء.

- تعزيز قدرات الصندوق في تطوير وتنفيذ مشاريع تنمية مستدامة لصالح النساء.

## 16.2. التحديات التي تواجه النساء في قطاع المشاريع الصغيرة والميكروية:

- صغر حجم المشروعات كثيرا، خاصة وأن المالك هو البائع وهو المحاسب.
- عجز هذه المشاريع عند منافسة المشاريع الكبيرة سواء بالسعر أو الجودة.
- انخفاض المستوى التعليمي والفرص التسويقية المحددة بسبب نقص المهارات التسويقية وغياب التكافؤ في الحصول على المواد والمعلومات حول الاقتصاد والتمويل والمسائل القانونية.
- المعاناة من وطأة الأعباء المزدوجة المتعلقة بأعباء الواجبات المنزلية ومهام العمل.
- ضعف المساهمة في عملية اتخاذ القرار سواء على مستوى المنزل أو المشروع والصور النمطية للمجتمع حول المرأة.
- عدم رغبة العديد من النساء في العمل باستقلال وإنما لدى الآخرين للاستفادة من مزايا التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.
- مشكلات متعلقة بالتمويل.

قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بإطلاق المشروع الإقليمي للمرأة في سوق العمل في ثلاث دول في منطقة آسيا / المحيط الهادي، وهي الأردن، لاوس، والهند.

16.3. لمحة موجزة عن مشروع الشبكة الفنية للمشاريع الصغيرة للمرأة العربية في لبنان، فلسطين، سوريا، الأردن<sup>2</sup>

نفذ المكتب الإقليمي لليونيغيم مشاريع لدعم النساء الرياديات في مجال المشاريع الصغيرة في كل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين في الأعوام السابقة بالتعاون مع الشركاء المحليين في الدول الأربع في إطار إستراتيجية اليونيغيم للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية. وقد تم عمل دراسة تحليلية للمشاريع الأربع في عام 1997. أوضحت الدراسة الحاجة إلى تطوير آليات لتحسين الدعم الفني.

### 16.3.1. الأهداف التنموية:

تمكين ووصول المرأة إلى المصادر الاقتصادية في الوطن العربي من خلال تطوير القدرات الفنية، والوعي الجندري في المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة.

#### 16.3.1.1. الأهداف المباشرة:

- تنمية الإمكانيات من أجل تحسين مهارات الجندر ودعم المشاريع الصغيرة للمنظمات التي تعمل في مجال المشاريع الصغيرة وذلك لضمان خدمات ذات فعالية وكفاءة للسيدات الرياديات مع التركيز على :
  - قياس الأثر بدراسة جندرية تحليلية لقطاع المشاريع الصغيرة
  - في عدد من الدول المختارة لتقييم دور المرأة في قطاع المشاريع الصغيرة وللتعرف على الحاجات الإستراتيجية.

- تطوير معايير ومؤشرات لتطوير برامج المشاريع الصغيرة استنادا إلى الدروس المتعلمة والتحليل المقارنة لمختلف منهجيات العمل في مجال المشاريع الصغيرة.
- عقد دورة تدريبية إقليمية للمؤسسات لتدريب القائمين على متابعة وتقييم برامج تنمية المشاريع.
- نشر حقيبة تدريبية أعدتها اليونيفيم لتنمية المشاريع الصغيرة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية من خلال إيجاد وسائل وقنوات اتصال وشبكات مؤسسية على المستويات الإقليمية والدولية.
- التعرف على المؤسسات الفاعلة ونشاطاتهم في هذا المجال.
- تطوير استراتيجيه اتصال بين هذه المؤسسات.
- تنظيم اجتماع إقليمي لبدء نشاطات الشبكة.
- إنشاء موقع متخصص على شبكة الإنترنت للمصادر الفنية للمشاريع الصغيرة في المنطقة.
- الربط بين الشبكات الموجودة وبين منابر الحوار الدولية المتخصصة بموضوع المشاريع الصغيرة والجندر.
- دعم عملية خلق البيئة المناسبة الداعمة للسيدات الرياديات من خلال نشاطات كسب التأييد والتحرك المجتمعي.
- القيام بحملة إعلامية حول النجاح المؤسسي وقصص نجاح سيدات الأعمال على المستويين الوطني والإقليمي.
- تسهيل منابر حوار محلي للسيدات الرياديات بالتنسيق مع مؤسسات وسيطة.
- عقد ورشة عمل حول التجارة الإلكترونية وإمكانيات دخول السيدات هذا السوق.
- تسهيل إنشاء صناديق ائتمان، نوادي لسيدات الأعمال، شبكات قطاعات غير رسمية وحاضنات صناعية إذا اقتضت الحاجة.

### **17.وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)**

بدأت الأونروا عملياتها في 1 أيار / مايو 1950، وتولت مهام هيئة الإغاثة التي تم تأسيسها قبل الأونروا وتسلمت سجلات اللاجئين الفلسطينيين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. اليوم، تعد الأونروا أكبر الهيئات العاملة في توفير الخدمات الرئيسية، في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، لما يزيد على 4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها.

### **18.برنامج القروض البسيطة والمؤسسات الصغيرة**

- من أهداف برنامج القروض البسيطة والمؤسسات الصغيرة:
- توفير الفرص الوظيفية والمدرة للدخل للاجئين المقيمين الفلسطينيين من خلال التوسع في تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة عن طريق تقديم القروض لرأس المال الفعال وصناديق الاستثمار بأسعار فائدة تجارية.



- تشجيع التصنيع الموجه للتصدير بغرض إدراج دخل بالعملية الأجنبية.
- تشجيع استبدال الاستيراد بغية تحسين الميزان التجاري.
- تشجيع مشاركة النساء في الاقتصاد.
- عدد القروض التي منحت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تأسيس البرنامج عام 1992 بلغت 654 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت تقريباً 73 مليون دولار. وقد بلغ حجم تمويل المشروعات داخل الأردن حوالي 1,33 مليون دينار وعدد المستفيدين 140527 شخص.

## **19. مؤسسة التدريب المهني**

تسعى مؤسسة التدريب المهني إلى تطوير قدراتها لمواجهة التحديات الوطنية والإقليمية والدولية كالبطالة ومنافسة القوى العاملة الأخرى كنتيجة إلى الاتفاقيات العربية والدولية التي تسمح بانتقال القوى العاملة. كما أن التطور التكنولوجي المتسارع يشكل تحدياً آخر، ومن هذا المنطلق قامت المؤسسة بتطوير تشريعاتها وبرامجها لمواجهة هذه التحديات.

وتتبنى المؤسسة الاستراتيجيات التالية:

- توفير البيانات والمعلومات المتعلقة باحتياجات ميادين العمل من القوى العاملة كماً ونوعاً داخل الأردن وخارجه.
- تقديم خدمات الإرشاد المساندة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتدريب في مجالات السلامة والصحة المهنية.
- تطوير برامج ومناهج التدريب المهني وفقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- إعداد برامج التوجيه والإرشاد المهني بما يعمل على إلغاء النظرة الدونية للتعليم والتدريب المهني.
- تعزيز فرص التدريب والتوظيف وتحسين نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل.
- إقامة شراكة وتعاون فعال بين المؤسسة ومؤسسات وشركات القطاع العام والخاص.
- تنظيم ممارسة العمل المهني في سوق العمل الأردني من خلال تصنيف محلات المهن والعاملين فيها.
- تعزيز وتعميق التعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب المهني من أجل تطوير نوعية التدريب.
- التوسع في تقديم خدمات التدريب المهني لتلبية الاحتياجات التدريبية للتجمعات الإنتاجية والخدمية.

وقد بلغ حجم التمويل للمشروعات المختلفة حوالي 6.2 مليون دينار، وبلغ عدد المستفيدين 12643.

## **20. مشروع اراده:**

### **20.1. الهدف:**

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تعزيز الروح الريادية لدى الأفراد وتنمية قدرتهم على إدارة الأعمال الحرة عن طريق تأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة في مجال إدارة المشاريع الإنتاجية والتنموية.

## 20.2. الفلسفة:

في ظل هذا الاقتصاد المتسارع وهذا السوق التنافسي الذي يشهده عالمنا، وما يصاحبه من معدلات بطالة مرتفعة، أصبح من الصعب للأعمال والشركات الصغيرة أو المتوسطة من الصمود والاستمرار بدون سياسة وطنية داعمة أو جهة مختصة تتولى عملية الإرشاد وتأخذ على عاتقها مساعدة أصحاب الأعمال الصغيرة وتقديم النصح لهم خلال مراحل التأسيس الأولى من أي مشروع.

في ضوء ذلك، ومن أجل المشاركة في دفع عجلة التنمية واستلام جزء من مسؤولية تنشيط الاقتصاد الوطني، باشر برنامج مراكز تعزيز الإنتاجية - مراكز إرادة، وهو أحد مكونات برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للمواطن الأردني تهدف إلى خفض نسب البطالة ومعدلات الفقر بين السكان عن طريق مد يد العون لهم في كافة مراحل إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من خلال اثنان وعشرين مركزا موزعة على كافة مناطق المملكة، يقدم البرنامج الدعم الاستشاري والإداري للمواطنين الراغبين بإنشاء مشاريع جديدة مدرة للدخل أو أولئك الراغبين في تطوير أعمالهم القائمة.

وتعمل المراكز على تقديم كافة الخدمات اللازمة من مكان واحد إذ تتيح للزائر فرصة الحصول على كافة احتياجاته من معلومات و إرشاد وخدمات فنية تتعلق بإنشاء أو تطوير العمل بالإضافة إلى الاستشارات اللازمة حول مصادر التمويل بما يتناسب وطبيعة عمل المستثمر ودخله.

ويأتي البرنامج لسد الثغرات وإزالة الصعاب التي تعرقل عملية تأسيس أو استمرار الكثير من الأعمال التي غالبا ما تتعثر بسبب عدم توافر دراسات الجدوى ودراسات السوق التي يجب أن تسبق عملية التأسيس، أو بسبب عدم دراية أصحاب العمل بالنواحي الإدارية والفنية والمالية اللازمة لإنجاح أي مشروع.

## 20.3. الرسالة:

وفي هذا السياق، وعن طريق مساعدة المواطنين في المراحل الأولى من تأسيس المشاريع، يلعب البرنامج دورا فاعلا في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من البطالة وخفض نسب الفقر وتحسين نوعية الحياة للأردنيين في كافة مناطق المملكة.

## 20.4. المراكز:

تقدم مراكز تعزيز الإنتاجية الخدمات الاستشارية المجانية للمواطنين الراغبين بإنشاء مشاريع مدرة للدخل أو فتح مؤسسات صغيرة من خلال توفير دراسات السوق وتنظيم برامج التدريب وكذلك الإشراف على كافة مراحل المشروع. كما توفر المراكز، وقد تم توزيعها على كافة محافظات المملكة، برامج تدريبية متنوعة تزود الأفراد بالمهارات الضرورية لإدارة أعمالهم بشكل سليم ورفع إنتاجية موظفيهم.

وتستمر المراكز ومن خلال فرق العمل المختصة بتقديم خدماتها ومراقبة المشاريع عن قرب خلال الفترات اللاحقة للتشغيل وذلك للتدخل عند الحاجة أو لتسجيل قصة نجاح عند حدوثها. وتفتح المراكز أبوابها لكافة المواطنين الذين يريدون الاستعداد التام والالتزام الجاد نحو زيادة دخلهم وتحسين نوعية حياتهم وذلك بأخذ المبادرة للدخول في مجالات عمل جديدة تعود بالفائدة عليهم وعلى آخرين من أفراد المجتمع. وقد بلغ حجم تمويل

المشروعات التي قدمتها المراكز حوالي 1,8 مليون دينار أردني، في حين بلغ عدد المستفيدين من تلك المشروعات 1092 شخص.

## **21. صندوق اقراض المرأة**

تأسس الصندوق في عام 1999، ويعتبر من أبرز الشركات التي تقدم القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن. يهدف الصندوق إلى دعم القدرة الإنتاجية لأصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن من خلال توفير خدمات مالية مستدامة لدعم تنمية وتطوير وتوسيع وتحسين تلك المشاريع.

وتتلخص أهداف الصندوق بما يلي:

- تقديم الخدمات المالية المستدامة وفقاً لأفضل الممارسات لدعم أصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة الذين يفتقرون إلى المصادر المالية الكافية وذلك لتوسيع وتطوير مشاريعهم.
- دعم وتعزيز وتقوية دور المرأة كمنتجة للدخل وصاحبة قرار من خلال تمكينها اقتصادياً.
- المساهمة في الحد من البطالة عن طريق توفير الدعم الاقتصادي لأصحاب المشاريع مما يزيد من حجم العمل والعمال.
- المشاركة في رفع المستوى المعيشي لأصحاب المشاريع الصغيرة والأسر الأردنية الأقل حظاً.

يقدم الصندوق ثلاثة أنواع من القروض التشغيلية: قروض جماعية، قروض فردية، قروض موسمية. وحتى نهاية عام 2004 فإن ما نسبته 100% من عملاء الصندوق هم من النساء في الأردن اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (18-65) عام ولديهن مشاريع قائمة. وقد بلغ حجم القروض المقدمة من الصندوق حوالي 4 مليون دينار أردني وبلغ عدد المستفيدين من تلك القروض 42000 امرأة.

## **22. الوكالة الألمانية للتعاون الفني**

تعتمد الوكالة في عملها على مبادئ بناء ودعم قدرات الأفراد والمنظمات من خلال نقل المعرفة والمهارات، حيث أن تنمية هذه القدرات تساعد الأشخاص على تحسين مستويات معيشتهم من خلال جهودهم الذاتية. وقد قامت وزارة الزراعة/ مديرية الحراج بالتعاون مع الوكالة بتمويل وتنفيذ مشروع مكافحة الفقر من خلال تنمية المجتمعات المحلية منذ عام 1999. واعتماداً على ذلك فإن مشروع مكافحة الفقر و بدعم من الحكومة الأردنية قام بجهود كبيرة لإيجاد منهجية جديدة لعملية للحد من الفقر في المناطق الريفية، والذي ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة الأمن المعيشي. وتبين التجارب أن الإنجازات تعتمد على المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية وخاصة القطاع النسائي، من خلال التخطيط، صنع القرار، إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل، الوعي البيئي، بالإضافة إلى إقامة مشاريع متوسطة مدرة للدخل. وقد بلغ حجم التمويل في هذا المشروع 2 مليون دينار أردني، وبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع 1700 شخص.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات فهناك بعض المؤسسات الأخرى والتي ساهمت في تمويل المشروعات الاقتصادية منها :

وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، جمعية سيدات وادي الأردن، برنامج الأمم المتحدة للإنماء، برنامج واعدات(برنامج أمير)، واليونيسيف. حيث يبين جدول(5.10.6) حجم التمويل الذي تقدمه جميع المؤسسات و عدد المستفيدين من هذه القروض.